لم تكد حركة حماس تقدّم ردها على خطة التهدئة وتبادل الاسرى مع الاحتلال الاسرائيلي، حتى انطلقت الجهود القطرية والمصرية لاستثمار هذا الامر، عبر عقد مفاوضات في القاهرة اليوم الخميس، فيما اعلن وزير الخارجية الاميركي انتوني بلينكن ان «هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به»

رد «حماس» يطلق مفاوضات على الاتفاق

إسرائيل تتجه لرفض بعض المطالب... وواشنطن تأمل بتفاهم خلال أسبوعين

فلسطينيان وسط ركام منزل دمره الاحتلال في دير البلح أمس (أشرف عمرة/الأناضول)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

أطلق رد حركة حماس على مقترحات باريس لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، الذي تضمن خطة مفصلة من 3 مراحل، مدة كل منها 45 يوماً قدمتها الحركة لوقف العدوان الإسرائيلي الذي دخل أمس الأربعاء شهر الخامس، المفاوضات حول هذا الأمر، مع إعلان مصر أن قطر والقاهرة ستركزان، في العاصمة المصرية، اليوم الخميس، جولة جديدة من المفاوضات للتهدئة بقطاع غزة و«صفقة لتبادل الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين الإسرائيليين»، وذلك بعد أن اعتبر مسؤول أميركي أن الرد يوجد «مساحة للعمل» للتوصل إلى اتفاق، على الرغم من إشارته إلى وجود عدد من القضايا التي يتعين حلها، ومنها طول مدة الهدنة. في المقابل، بدا الاحتلال الإسرائيلي بوضع عراقيل أمام إقرار الصفقة بسرعة، إذ أعلن مسؤول كبير لم يكشف عن اسمه ان بعض المطالب التي قدمتها الحركة بشأن اتفاق لتبادل المحتجزين لا يمكن تلبيتها.

وبحث رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني مع الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، في الدوحة أمس الأربعاء، تطورات الأوضاع في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد يوم من إعلانه خلال مؤتمر صحافي مع نظيره الأميركي أنتوني بلينكن، أمس الأول الثلاثاء، أن الدوحة تسلمت رد «حماس» حول مقترح الهدنة في قطاع غزة، وهو «إيجابي ويتضمن ملاحظات». وأعرب رئيس مجلس الوزراء أمس عن قلق دولة قطر العميق من اتساع دائرة العنف في المنطقة، وانعكاساته على الاستقرار الإقليمي والعالمي، مؤكداً ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لأشكال التصعيد المختلفة في المنطقة، من خلال التوصل إلى حل عادل وشامل ومستدام للقضية الفلسطينية.

وذكرت قناة «الإخبارية» المصرية الحكومية ومسؤول مصري لوكالة «فرانس برس»، أمس الأربعاء، أن قطر ومصر ستركزان في القاهرة اليوم الخميس جولة جديدة من المفاوضات للتهدئة بقطاع غزة والحديث عن «صفقة لتبادل الأسرى الفلسطينيين والمحتجزين الإسرائيليين». وأكد مصدر في «حماس» للوكالة، أن الحركة وافقت على المحادثات بهدف «وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب واتفاق تبادل الأسرى»، فيما ينتظر أن يصل رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية إلى القاهرة اليوم.

وأعرب بلينكن، في تصريح للصحافيين بعد اجتماع مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو والرئيس إسحاق هرتسوغ أمس الأربعاء، عن أمله في التوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن لدى «حماس». وقال: «هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، لكننا تركز بشدة على القيام بذلك. ونأمل أن نتمكن من استئناف إطلاق سراح الرهائن الذي توقف». ودعا إسرائيل إلى القيام بالمزيد من الخطوات لإيصال المساعدات إلى القطاع. وقال: «علينا جميعاً الالتزام ببذل كل ما في وسعنا لإيصال المساعدات الضرورية إلى أولئك الذي هم في أمس الحاجة إليها، والخطوات التي يجري اتخاذها، والخطوات الإضافية التي يتعين اتخاذها، هي محور اجتماعاتي هنا». ونقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول إسرائيلي بارز قوله إن بلينكن أبلغ نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت قلق إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن البالغ بشأن إمكانية توسيع العمليات في رفح، فيما تعرضت الحدود المصرية الفلسطينية لغارات جوية جديدة أمس الأربعاء.

واقترحت حركة حماس، في ردها على اقتراح نقله إليها الأسبوع الماضي وسطاء قطريون ومصريون، خطة من 3 مراحل لوقف العدوان الإسرائيلي الذي دخل أمس الأربعاء شهره الخامس. وأشارت مسوّدة وثيقة اطلعت عليها وكالة «رويترز» إلى أن كل منها 45 يوماً. وتتضمن المرحلة الأولى إطلاق سراح جميع المحتجزات، والذكور دون سنّ 19 عاماً والمسنين والمرضى، مقابل إطلاق سراح جميع الأسرى في سجون الاحتلال من النساء والأطفال وكبار السن (فوق 50 عاماً) والمرضى، الذين اعتُقلوا حتى تاريخ توقيع الاتفاق بلا استثناء. وتتضمن هذه المرحلة أيضاً تكثيف دخول المساعدات الإنسانية، وإعادة بناء المستشفيات ومخيمات اللجوء في القطاع وخروج القوات البرية الإسرائيلية من المناطق المكتظة السكنية. ولن يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية قبل أن ينتهي الجانبان من «المباحثات غير المباشرة بشأن المتطلبات اللازمة لاستمرار وقف العمليات العسكرية المتبادلة والعودة إلى حالة الهدوء التام».

أما في المرحلة الثانية، فسيُطلَق سراح جميع المحتجزين الذكور الباقين، مقابل إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وخروج القوات الإسرائيلية خارج حدود قطاع غزة بالكامل، وبدء أعمال إعادة الإعمار الشامل. وفي المرحلة الثالثة، سيجري تبادل الرفات والجثامين. ويحلول المرحلة الأخيرة، تتوقع «حماس» أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق بشأن إنهاء العدوان. وقالت الحركة في ملحق للاقتراح إنها ترغب في إطلاق سراح 1500 أسير فلسطيني «تقوم حماس بتسمية 500 منهم من المؤبّدات والأحكام العالية»، وقال مصدر قريب من المفاوضات لـ«رويترز» إن مقترح «حماس» لا يتطلب ضمانة لوقف دائم لإطلاق النار في البداية، لكنه يجب الاتفاق على نهاية العدوان خلال الهدنة قبل إطلاق سراح آخر الرهائن. واعتبر مسؤول أميركي رفيع المستوى، في تصريح لشبكة «أن بي سي»، أن رد «حماس» يوجد «مساحة للعمل» للتوصل إلى اتفاق. وقال إن رد «حماس» الذي نقله القطريون إلى بلينكن يبدو أنه موجد من فصائل المختلفة، ومن الدقيق وصفه بأنه «إيجابي بشكل عام»، لكنه أشار إلى أنه لا يزال هناك عدد من القضايا التي يتعين حلها، مشيراً إلى أن أحد الاختلافات المباشرة هو مدة الهدنة، حيث تريد «حماس» وقف إطلاق النار إلى أجل غير مسمى. وكان الإطار المتفق عليه في اجتماع باريس أخيراً هو وقف القتال لمدة ستة أسابيع. وأوضح أن هناك مسألة أخرى لا يزال يتعين حلها، وهي عدد الأسرى الفلسطينيين الذين سيُطلق سراحهم مقابل الرهائن الإسرائيليين. وكان آخر تبادل للرهائن ثلاثة فلسطينيين مقابل كل رهينة أطلق سراحها. ولكن يعتقد أن الحركة تطالب هذه المرة بالمزيد في عملية التبادل، بما في ذلك أصحاب المؤبدات العالية. وتابع المسؤول، الذي أطلع على عرض «حماس»: «سنرى ما سيقوله الإسرائيليون. لا تزال هناك بعض القضايا الصعبة التي يتعين حلها، ولكن هناك مجال للعمل معها». وأضاف: «نحن جميعاً متشككون في أن يحصل ذلك في الأيام المقبلة، لكننا نأمل أن يحدث ذلك في الأسبوعين المقبلين».

وأعلن المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية، أفي هيمان للصحافيين، أمس الأربعاء، إن المسؤولين «يدرسون باهتمام» اقتراح هدنة جديدة في غزة قدمه المفاوضون القطريون. وقال: «تلقينا تحديثاً عن الأمر، تلقينا إخطاراً من المفاوضين القطريين. إننا ندرسه. الموساد يدرس باهتمام ما قُدّم إلينا». وذكر موقع «عرب 48» أن المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت)، سيجتمع اليوم لمناقشة رد حركة حماس. في المقابل، نقلت القناة 13 الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن بعض المطالب التي قدمتها حركة حماس بشأن اتفاق لتبادل المحتجزين لا يمكن تلبيتها. وأوضح التقرير، الذي لم يذكر اسم المسؤول، أن السلطات الإسرائيلية ستبحث ما إذا كانت سترفض اقتراح «حماس» كلياً أو ستطلب شروطاً بديلة.

واستبق وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت اجتماع الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، ببحث رد «حماس» مع رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية مواقف مسؤولين بأن دولة الاحتلال لن توافق على إنهاء الحرب. ونقل موقع «بديعوت أحرونوت» أمس الأربعاء، عن مسؤولين لم يسمّهم، قولهم: «لن نوافق على طلب وقف الحرب»، موضحين أن المقترح «يشمل أيضاً طلباً لإطلاق سراح 1500 أسير فلسطيني»، بينهم عدد من كبار الأسرى. وكانت هيئة البث الإسرائيلية قد ذكرت، أمس الأربعاء، أن نتنياهو أعطى ضوءًا أخضر لوقف إطلاق النار في غزة خلال الفترات الانتقالية التي تفصل مراحل الصفقة المرتقبة مع «حماس»، دون إبلاغ المجلس الحربي مسبقًا بقراره. وتابعت: «كانت قطر هي التي طلبت وقف إطلاق النار خلال التقدم بين المراحل (الانتقالية للصفقة)، لكي تستمر المفاوضات بين الطرفين خلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى». وقالت: «يبدو أن الفترة الانتقالية بين المراحل ستستمر حوالى أسبوع، ما يعني أن وقف إطلاق النار الذي وافق عليه نتنياهو سيدوم لمدة مشابهة بين مرحلة وأخرى».

وفي قطاع غزة، تواصلت هجمات الاحتلال على خانيونس ورفح، فيما تدور اشتباكات بين المقاومة وقوات الاحتلال في مناطق الجامعات والجوازات والصناعة، غربي غزة. وأعلنت «سرايا القدس»، في بيان، في المقابل، نقلت القناة 13 الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن بعض المطالب التي قدمتها حركة حماس بشأن اتفاق لتبادل المحتجزين لا يمكن تلبيتها. وأوضح التقرير، الذي لم يذكر اسم المسؤول، أن السلطات الإسرائيلية ستبحث ما إذا كانت سترفض اقتراح «حماس» كلياً أو ستطلب شروطاً بديلة.

واستبق وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت اجتماع الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، ببحث رد «حماس» مع رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية مواقف مسؤولين بأن دولة الاحتلال لن توافق على إنهاء الحرب. ونقل موقع «بديعوت أحرونوت» أمس الأربعاء، عن مسؤولين لم يسمّهم، قولهم: «لن نوافق على طلب وقف الحرب»، موضحين أن المقترح «يشمل أيضاً طلباً لإطلاق سراح 1500 أسير فلسطيني»، بينهم عدد من كبار الأسرى. وكانت هيئة البث الإسرائيلية قد ذكرت، أمس الأربعاء، أن نتنياهو أعطى ضوءًا أخضر لوقف إطلاق النار في غزة خلال الفترات الانتقالية التي تفصل مراحل الصفقة المرتقبة مع «حماس»، دون إبلاغ المجلس الحربي مسبقًا بقراره. وتابعت: «كانت قطر هي التي طلبت وقف إطلاق النار خلال التقدم بين المراحل (الانتقالية للصفقة)، لكي تستمر المفاوضات بين الطرفين خلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى». وقالت: «يبدو أن الفترة الانتقالية بين المراحل ستستمر حوالى أسبوع، ما يعني أن وقف إطلاق النار الذي وافق عليه نتنياهو سيدوم لمدة مشابهة بين مرحلة وأخرى».

وفي قطاع غزة، تواصلت هجمات الاحتلال على خانيونس ورفح، فيما تدور اشتباكات بين المقاومة وقوات الاحتلال في مناطق

ستزعى قطر ومصر جولة جديدة من المفاوضات اليوم

تتضمن خطة «حماس» 3 مراحل لوقف العدوان على غزة

للحديث تتمة...

وهم عودة الملكية إلى ليبيا

اسامة علي

تجدد الحديث عن المَلَكية وعودتها ونجاعتها كنظام سياسي لحل الأزمة في ليبيا، مع اقتراب الموعد المفترض أن يصل فيه نجل ولي العهد الملكي السابق محمد الرضا السنوسي للمشاركة في احتفالات الذكرى السنوية لثورة فبراير/ شباط 2011، بعد عشرة أيام.

صحيح أن الملك إدريس، سلف محمد الرضا، يحظى باحترام خاص بين الليبيين، إذ شارك بشكل أساسي وقريب جداً في حلحلة مشاكل البلاد طيلة فترة استعمارها والتدخلات الأجنبية فيها. وحتى عندما اضطر للهجرة، لم يهاجر بعيداً، فقد قرر الإقامة في مصر والتفّ حوله العشرات من المناضلين حيث أسسوا مجموعة عسكرية كانت نواة الجيش الليبي.

وبغض النظر عن كل ما يقال عن علاقاته ومواقفه، فما الذي يمتلكه السنوسي الحفيد من مواقف وصفات الملك إدريس، وما هي القواسم المشتركة بين فترة ما قبل الاستقلال الليبي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي وواقع اليوم حتى يمكن القول إن النظام الملكي هو حل أزمة اليوم؟

الفوارق عديدة وعميقة. فعلى الرغم من أن السنوسي الحفيد لم يعلن عن أي مشروع أو مبادرة، إلا أنه أعلن عن أن دستور الاستقلال عام 1951 سيكون منطلق حراكه الحالي، وهو أساس الخلل. فدستور الاستقلال لم يكتبه الملك إدريس، ولم يكن هو من طرحه للاستفتاء، بل كان وجوده في سدة الحكم نتيجة توافق قوى وطنية كان هو واحداً منها.

ربما لا يعلم السنوسي الحفيد، أو ربما يتغافل عن مشروع كان الملك إدريس يعمل عليه في أواخر وجوده في الحكم، مضمونه التحول من النظام الملكي إلى الجمهوري. المشكلة اليوم في عمقها ليست في شكل النظام السياسي. فالنظام البرلماني، الذي انتُخب مجلس النواب الحالي على أساسه ناجح في العديد من الدول، ومنها دول عظمى، لكن نتيجته في ليبيا كما نرى، وكذلك النظام الرئاسي المختلط الذي يقوده محمد المنفي اليوم. إن الأزمة قيمية في الأساس، وتتعلق بثقافة الفساد التي ترسخت مفهوماً وأساساً للعمل في الجهاز الإداري للدولة منذ العقد الأخير من حكم النظام الملكي.

على الأقل كانت مواقف الملك إدريس تنوب عن كل من في الشرق والجنوب الليبيين، فماذا عن الحفيد اليوم؟ وقد اختار أن يعود لطرابلس لا لشرق البلاد حيث سيطرة خليفة حفتر الذي يُقيم لنفسه هناك سلطة وراثية تشبه سلطة النظام الملكي.

ليبيا لا تعاني أزمة نظام سياسي لتبحث عن بديل له بقدر ما تعاني أزمة ثقافة سياسية تؤطر كل مظاهر الفساد الذي غيب الحس الوطني.

تسخين محور فيلادلفيا: غارات إسرائيلية وطلعات لطوافات مصرية

شهد محور فيلادلفيا، الفاصل بين قطاع غزة ومحافظة شمال سيناء، توتراً ملحوظاً، مع شن طائرات الاحتلال غارات عنيفة على المنطقة، فيما حلقت طوافات مصرية فوقه

سيناء ـ **العربي الجديد**

بالتزامن مع جولة وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في المنطقة، شهد محور فيلادلفيا الفاصل بين قطاع غزة ومحافظة شمال سيناء شرقي مصر، توتراً ملحوظاً خلال الساعات الماضية.

وتمثل التسخين بغارات إسرائيلية كانت الأعنف في المنطقة منذ بداية الحرب على غزة في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حيث أغارت طائرات الاحتلال على المنطقة الفاصلة بين مصر والقطاع، ما أدى إلى سقوط شهداء ومصابين في صفوف النازحين، الذين باتوا يقطنون المنطقة الحدودية بعد تهجيرهم قسرياً من شمالي قطاع غزة. وقالت مصادر قبلية وشهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إن «انفجارات عنيفة هزت المنطقة الحدودية على مدار ساعات أول من أمس الثلاثاء وحتى أمس الأربعاء، نتيجة قصف جوي للمنطقة الحدودية، وسط حالة من الذعر والخوف في صفوف النازحين، الذين اتخذوا من هذه المنطقة ملاذاً لهم بعد تهجيرهم من مدنهم، وأن طائرات الاحتلال أغارت على المنطقة الحدودية أكثر من مرة على مدار الساعات الماضية». وأشارت المصادر إلى أن «القصف الجوي الإسرائيلي كان الأشد من بين الغارات التي استهدفت المنطقة الحدودية منذ بدء الحرب على غزة، حيث سمع دويها في مدن محافظة شمال سيناء بشكل واضح، خصوصاً أنها جاءت في ظل تزايد الحديث عن توغل بري إسرائيلي إلى مدينة رفح، وهو ما شكل قلقاً لدى أهالي سيناء من تبعات هذا التوغل على المنطقة الحدودية ورفح عموماً، في ظل التجاور الجغرافي والضغط السكاني الهائل في رفح الفلسطينية». وفي أعقاب ذلك، شوهدت طوافات عسكرية مصرية من نوع «أباتشي» تحلق في منطقة محور فيلادلفيا للمرة الأولى منذ أسابيع، حيث حلقت على طول المحور من ساحل البحر المتوسط وحتى الحدود عند معبر كرم أبو سالم. وقال شهود عيان، لـ«العربي الجديد»، إن «تحليق الطوافات جاء بعد وقت قصير من شن إسرائيل غارات جوية متتالية على الحدود، حيث رصدت الطوافات أماكن وقوع الغارات ومدى تأثيرها على الجدار الحدودي بين غزة ومصر». وبحسب مصادر خاصة تحدثت، لـ«العربي الجديد»، فإن الطلعات الجوية المصرية، بالطوافات، في المنطقة الحدودية بين شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، «جاءت في إطار عمليات التمشيط، بالتنسيق مع الاحتلال».

وتعمل قوات الجيش المصري على زيادة ارتفاع الجدران الإسمنتية الجديدة التي وضعتها مع بداية الحرب على قطاع غزة، في محاولة لمنع أي محاولات للفلسطينيين للنزوح باتجاه محافظة شمال سيناء، شرقي مصر، في ظل الحديث الإسرائيلي المتزايد عن عملية عسكرية برية في مدينة رفح، تشمل محور فيلادلفيا الفاصل بين غزة وسيناء. ووفقاً لما جرى رصده، خلال الأيام القليلة الماضية، فإن فرقاً هندسية تابعة للقوات المسلحة المصرية، بدأت بوضع أسلاك شائكة أعلى الجدران الإسمنتية التي شيدتها مع بداية الحرب على غزة، لمنع أي إمكانية لنزوح فلسطيني باتجاه مصر. وحول تزامن العمليات العسكرية في المنطقة الحدودية بين مصر وقطاع غزة، مع زيارة بلينكن للمنطقة، قال الكاتب والمحلل السياسي يوسف الشرقاوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن العملية «خاضعة لقرار أميركي، نظراً لحساسية قرب رفح من الحدود المصرية». وقال إن «المعركة محتملة، وغير مؤكدة في الوقت نفسه، لكنها تخضع لتفاهمات سرية مصرية إسرائيلية، برعاية أميركية».

وحول مسار المفاوضات الخاص بوقف إطلاق النار وتحرير الأسرى والرهائن، في ظل زيارة بلينكن، قال الكاتب والمحلل في الشؤون الأوروبية والدولية، حسام شاكر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «موقف الإدارة الأميركية لن يغير فيه الكثير حضور بلينكن إلى المنطقة». وأوضح أنه «إذا أرادت الإدارة الأميركية إحداث اختراق حقيقي في المفاوضات، فإن ذلك عنوانه الضغط على الجانب الإسرائيلي، بإلزام حكومة الحرب بأن تكون مفتحة على ما تعرضه غزة من خيارات وعلى ما يبحثه أيضاً الوسطاء من خيارات تفاوضية». وأضاف: «في تقديري أن زيارة بلينكن، فيها بلا شك مزيد من الضغوط التي قد تمارس على الجانب الفلسطيني، ولكن عقدة العقد في تقديري، هي الموقف الإسرائيلي الذي يفتقر إلى إرادة واضحة لتحقيق تقدم جوهري في المفاوضات منذ بدء الحرب، والآن يتضح هذا الأمر أكثر، وهذا يعود إلى المعضلات الذاتية التي تعاني منها القيادة السياسية والعسكرية للاحتلال». من ناحيته، قال أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة مصر اليابان، سعيد صادق، لـ«العربي الجديد»، إن «المشكلة تقع في الضمانات التي تطلبها حماس، ويعجز نتنياهو عن تقديمها». وأضاف أن «الكل حالياً منهك، وإدارة (الرئيس الأميركي جو) بايدن محرجة من استمرار الحرب وتوسعها، في عام انتخابي، ضد منافس قوي هو دونالد ترامب». وتابع صادق: «بلينكن يتمنى أن تضغط مصر وقطر على حماس لتقديم تنازلات، تعتبرها حماس انتحارية»، مشدداً على أن «بلينكن لن يضغط كما ينبغي على إسرائيل، وحماس أيضاً لن تتراجع وتنتحر».

رصدت الطوافات المصرية مدى تأثير الغارات على الجدار

خيارات صفقة التبادل واستمرار التحالف الحكومي بإسرائيل

تتأثر حالة التخبط داخل التحالف الحكومي في إسرائيل بشأن صفقة تبادل الأسرى مع «حماس» بطبيعة الحرب وخصوصيتها على قطاع غزة وتركيبة هذا التحالف

حيفا ـ **امطانس شحادة**

مع دخول الحرب على قطاع غزة شهرها الخامس، ورغم ما الحقته من دمار رهيب، وقرابة 30 ألف قتيل وعشرات الآلاف الجرحى، وتحويل غزة إلى منطقة يصعب الحياة فيها، ما زالت النقاشات والخلافات قائمة بين قيادات التحالف الحكومي في إسرائيل السياسية والعسكرية، حول مصير ومسار الحرب، وقد تكون سمة الخلافات العلنية ووجهات النظر المتناقضة هي الأبرز في هذه الحرب، مقارنة بحروب سابقة.

ما زالت الحرب الحالية على غزة تحمل العديد من الأسئلة المفتوحة والتخبطات لدى صناع القرار الإسرائيلي، أهمها سؤال الاستمرار بالحرب وقضية الأسرى والمخطوفين. فهل تتجه إسرائيل نحو استمرار الحرب المدمرة على قطاع غزة لإشباع رغبة الانتقام وترميم أدوات الردع المفقود، والمخاطرة باستمرار الخسائر البشرية. ولو تراجعت بشكل ملحوظ في الأسابيع الأخيرة، وبمصير الأسرى والمخطوفين، وتآكل مكانة إسرائيل الدولية، وتوسيع الهوة والخلافات مع الإدارة الأميركية؟ أم تذهب إلى صفقة تبادل ووقف إطلاق نار لمدة طويلة، قد تؤدي إلى وقف الحرب دون الإعلان عن ذلك رسمياً، تتأثر حالة التخبط وقواعد اللعبة، من ضمن أمور أخرى، بطبيعة وخصوصية الحرب على غزة وتركيبة التحالف الحكومي، وكذلك من المنظومة السياسية الحالية. فالحرب الحالية على غزة ليست تقليدية بين جيوش يمكن أن تنتهي بانتصار عسكري واضح، يؤدي إلى وضع سياسي ودبلوماسي مختلف عما كان عليه الحال قبل بداية الحرب، في حالة الحرب على غزة هناك صعوبة أصلاً بتعريف ما هو الانتصار.

إسرائيل حددت الأهداف الرسمية للحرب بالقضاء على قدرات حركة حماس العسكرية والإدارية في غزة، وإلغاء أي تهديد أمني مستقبلي من القطاع على إسرائيل، لكنها لم تحقق لغاية الآن هذه الأهداف. لنفترض جدلاً أن إسرائيل حققت جزءاً من هذه الأهداف، فهل يعني ذلك انتصاراً؟ وهل عودتها إلى الجامعات والجوازات والصناعة، غربي غزة. وأعلنت «سرايا القدس»، في بيان، في المقابل، نقلت القناة 13 الإسرائيلية، أمس الأربعاء، عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إن بعض المطالب التي قدمتها حركة حماس بشأن اتفاق لتبادل المحتجزين لا يمكن تلبيتها. وأوضح التقرير، الذي لم يذكر اسم المسؤول، أن السلطات الإسرائيلية ستبحث ما إذا كانت سترفض اقتراح «حماس» كلياً أو ستطلب شروطاً بديلة.

واستبق وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت اجتماع الحكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، ببحث رد «حماس» مع رئيس جهاز «الموساد» ديفيد برنيع. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية مواقف مسؤولين بأن دولة الاحتلال لن توافق على إنهاء الحرب. ونقل موقع «بديعوت أحرونوت» أمس الأربعاء، عن مسؤولين لم يسمّهم، قولهم: «لن نوافق على طلب وقف الحرب»، موضحين أن المقترح «يشمل أيضاً طلباً لإطلاق سراح 1500 أسير فلسطيني»، بينهم عدد من كبار الأسرى. وكانت هيئة البث الإسرائيلية قد ذكرت، أمس الأربعاء، أن نتنياهو أعطى ضوءًا أخضر لوقف إطلاق النار في غزة خلال الفترات الانتقالية التي تفصل مراحل الصفقة المرتقبة مع «حماس»، دون إبلاغ المجلس الحربي مسبقًا بقراره. وتابعت: «كانت قطر هي التي طلبت وقف إطلاق النار خلال التقدم بين المراحل (الانتقالية للصفقة)، لكي تستمر المفاوضات بين الطرفين خلال الانتقال من مرحلة إلى أخرى». وقالت: «يبدو أن الفترة الانتقالية بين المراحل ستستمر حوالى أسبوع، ما يعني أن وقف إطلاق النار الذي وافق عليه نتنياهو سيدوم لمدة مشابهة بين مرحلة وأخرى».

وفي قطاع غزة، تواصلت هجمات الاحتلال على خانيونس ورفح، فيما تدور اشتباكات بين المقاومة وقوات الاحتلال في مناطق

إفشال الصفقة يحمل ثمناً سياسياً قد يكون بالغاً للحكومة

السيطرة الشاملة على قطاع غزة انتصار أم ورطة وهزيمة لمشروعها السياسي منذ أوسلو؟ وهل صمود واستمرار المقاومة في غزة، ولو بوتيرة وجرعات أقل، تعني عدم انتصار إسرائيل؟ وهل الانتقال بعد الحرب إلى مسار سياسي ودبلوماسي لحل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يعني فشل إسرائيل وفشل مقاربة اليمين المتطرف الجديد تجاه القضية الفلسطينية؟ وهل المعايير العسكرية ستحدد الانتصار أو الفشل، أم ستكون المعايير السياسية؟ هذه الأسئلة مطروحة على طاولة قادة التحالف الحكومي وتؤثر على مجرى الحرب وخيارات إسرائيل.

حالة التخبط وإشكالية حسم الموقف تتأثر أيضاً بطبيعة المنظومة السياسية الإسرائيلية، والحاجة إلى تشكيل حكومة تحالف من عدة أحزاب، تحمل، كما في الوضع الراهن، مشاريع وأيديولوجية سياسية متناقضة. هذه التناقضات تُنتج عدم القدرة على الحسم أو حتى إصدار موقف واضح للحكومة في قضايا جوهرية، كما برز في الأيام الأخيرة حول اقتراح صفقة التبادل الجديدة بين «حماس» وإسرائيل.

تصريحات رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تشي بأن إسرائيل تبتعد عن صفقة تبادل أسرى ووقف إطلاق نار جديد مع «حماس»، بحيث يتشدد نتنياهو في موقفه، ويوضح أنه لن يقبل بوقف الحرب أو تحرير عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين مقابل إطلاق سراح الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين في غزة. نتنياهو لا يلغي بالمطلق إمكانية التوصل إلى صفقة، بل يرفع ثمنها بشكل كبير بغية إرضاء قواعد اليمين، وربما ليرسل رسالة للوسطاء بأن شروط الصفقة لن تكون وفق إيقاع «حماس». وزير الأمن يوآف غالانت ما زال يتمسك في مقاربته أن الضغط العسكري هو ما يضمن تحرير الأسرى والمخطوفين، بخلاف بالتأثير على «حماس» وقيادتها، للتوصل إلى اتفاق تبادل مقبول لإسرائيل دون وقف الحرب. يبدل اليمين المتطرف الجديد، عبر بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، مجهوداً خاصاً لإفشال أي صفقة تؤدي إلى وقف دائم للحرب على غزة، وسيلحق ضرراً بالغاً بمصير ومكانة إسرائيل. أما حزب «المعسكر الرسمي»، بقيادة بني غانتس وغادي آيزنكوت، فإنه يميل إلى دعم التوصل لصفقة تبادل لإطلاق كافة الأسرى والمخطوفين الإسرائيليين في غزة، ولو كان ثمن ذلك إيقاف الحرب وإطلاق سراح آلاف الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية. إلا أن غانتس لم يُحول هذا الموقف إلى شرط معلن لبقائه في التحالف الحكومي لغاية الآن. في المقابل، يلمح الجيش، من دون أن يعلن ذلك بموقف صريح وعلني، إلى أنه لا يعارض الوصول إلى اتفاق تبادل أسرى، ولو كان الثمن وقفاً مؤقتاً وطويلاً لإطلاق النار، وأنه مستعد للعودة للقتال حتى لو بعد ثلاثة أو أربعة أشهر.

رد حركة حماس، الذي لم يرفض الإطار المقترح لصفقة التبادل، وطالب بتعديلها لتكون مدخلاً لوقف الحرب وإنهاء العدوان وتحرير الأسرى الفلسطينيين ووقف الحصار على غزة، سيزيد التعقيدات على اتخاذ القرار في الحكومة الإسرائيلية، التي كانت ترغب ربما أن يكون رد الحركة سلبياً، لإبقاء الحكومة متحملة المسؤولية عن إفشال الصفقة والتهرب من إسقاطاتها. في الوضع الراهن، وبعد رد «حماس»، سيكون من الصعوبة بمكان أن تستمر الحكومة الإسرائيلية في المناورة والمراوغة. إفشال صفقة لم تتبلور بعد يمكن أن يؤدي إلى خروج غانتس وآيزنكوت من الحكومة، وعملياً بدء حركات احتجاج جماهيرية جدية قد تهدد تماسك الحكومة، وتزيد التصدعات الداخلية. ويمكن لهذا الأمر أن يؤدي إلى توسيع الخلاف مع الإدارة الأميركية واتخاذ مواقف وخطوات عقابية، ولو رمزية، تجاه الحكومة الإسرائيلية. كما أن عائلات الأسرى والمخطوفين ستزيد احتجاجها ضد نتنياهو والحكومة، وهو ما سيعقد أكثر الحالة السياسية الداخلية.

بهذا المعنى إفشال صفقة التبادل يحمل ثمناً سياسياً قد يكون بالغاً للحكومة وللوحدة الداخلية. كما يمكن أن يؤدي رفض الصفقة في هذه المرحلة إلى تعطيل أي وساطة أميركية فرنسية على جبهة الشمال مع لبنان و«حزب الله»، وبقرب توسيع الجبهة هناك. في المعطيات الحالية ستحاول الحكومة الاستمرار بالحرب على غزة قدر الإمكان، وإعاقة التوصل إلى اتفاق تبادل، دون أن تعلن أنها ترفض صفقة تبادل، وستحاول تحقيق إنجازات استراتيجية في الميدان، كما لمح لهذا، في الأيام الأخيرة، غالانت ويسرب الجيش حول مجريات المعارك في خانيونس. إلا أن هذا التحايل والمناورات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وستضطر الحكومة، خصوصاً نتنياهو، لاتخاذ قرار وإنهاء التخبط والتهرب من الحسم. أي قرار ستتخذه الحكومة يمكن أن يكون بداية نهاية التحالف الحكومي. على نتنياهو أن يختار، إما الذهاب نحو صفقة واستمرار التحالف المؤقت والمشروط مع غانتس وآيزنكوت وخسارة اليمين المتطرف، أو التمسك بتحالف اليمين المتطرف من بن غفير وسموتريتش، والذهاب إلى صدام مع المجتمع الإسرائيلي والإدارة الأميركية.

الحدث

تركّز عدوان الاحتلال في الضفة الغربية، أمس الأربعاء، في مدينة طولكرم ومخيم نور شمس شرقها، فيما كشف موقع القناة 12 الإسرائيلية عن اجتماع ضم مسؤولين أمنيين إسرائيليين وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ ركّز على منع اشتعال أوضاع الضفة

مقاوم في أحد شوارع مدينة جنين، 30 يناير الماضي (جعفر اشتية/ فرانس برس)

حسين الشيخ في تل أبيب

عدوان الاحتلال يتكرر في طولكرم ومخيم نور شمس

احتجاج أمام «أونروا»

شارك عشرات الفلسطينيين، أمس الأربعاء، في وقفة للاحتجاج على تجميد مجموعة من الدول، بينها أميركا، تبرعاتها لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا»، وذلك أمام مكتب الوكالة في مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم.

حيفا ـ **نايف زيداني**
القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

شنّ الجيش الإسرائيلي، أمس الأربعاء، عدواناً على مناطق متفرقة من الضفة الغربية المحتلة، لا سيما على طولكرم ومخيم نور شمس، حيث نفّذ حملة اعتقالات وألحق دماراً واسعاً في البنى التحتية. وبموازاة ذلك تتصاعد المخاوف الإسرائيلية من اشتعال الضفة الغربية، وهو ما أنعكس، بحسب موقع القناة 12 الإسرائيلية، في اجتماع رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) رونين بار ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، بالإضافة إلى منسق أعمال حكومة الاحتلال في الضفة الغربية غسان عليان، الذين التقوا في تل أبيب، أول من أمس الثلاثاء، «سرّاً»، مع أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حسين الشيخ. وبحسب القناة ركّز اللقاء على الرغبة بمنع اشتعال الأوضاع في الضفة الغربية، وذلك «في إطار الجهود المشتركة الأوضاع قبل حلول شهر رمضان في مارس/ آذار المقبل».

ووفق الموقع فإنّه بسبب مهاجمة رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو السلطة الفلسطينية، لم يتم تبليغ وسائل الإعلام بانعقاد اللقاء، وأفضى إلى أنه لم يُناقش ما يسمّى «اليوم التالي» للحرب على قطاع غزة، الذي لا ترى إسرائيل أن السلطة الفلسطينية الحالية ستلعب دوراً فيه. لكن الشيخ طلب خلال اللقاء السماح بدخول العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية للعمل داخل الخط الأخضر، في الأراضي المحتلة عام 1948، من أجل التخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية، التي يعانيها الاحتلال بالتزامن مع عدوانه على القطاع. وردّ المسؤولون الإسرائيليون على الشيخ بأن الموضوع قابل للبحث، كما تحدثوا عن خطة تجريبية قريباً، يتم وفقها إدخال عمال فلسطينيين بعد إجراء تحقيقات بشأنهم، ممن يبلغون من العمر 45 عاماً فما فوق، واعتادوا الدخول إلى مناطق الخط الأخضر على مر السنوات الماضية. ولم يعقب المشاركون في اللقاء على ما نشر حوله. وكانت تقارير إسرائيلية سابقة قد أشارت إلى أن التنسيق الأمني استمرّ بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، على الرغم من الحرب على القطاع، والاقتحامات المتواصلة لقوات الاحتلال في مختلف أرجاء الضفة، مع العلم أن حصيلة الشهداء في الضفة برصاص الاحتلال والمستوطنين، ارتفع وفق وزارة الصحة الفلسطينية، أول من أمس الثلاثاء، إلى 383 شهيداً منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. من جهتها قالت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية، في بيان أمس، إن فشل المجتمع الدولي الشامل «لا يقتصر على الفشل في وقف حرب الإبادة الجماعية ضد شعبنا في قطاع غزة، وإنما يشمل عدم قدرته على إجبار سلطات الاحتلال الإسرائيلي فتح الطرق ورفع الحواجز أمام حركة المركبات والمواطنين في الضفة الغربية».

وتواصل عدوان الاحتلال في المحافظات الفلسطينية، إذ ذكرت مصادر محلية أن قوة خاصة إسرائيلية أُتبعت بعشر آليات عسكرية للاحتلال اقتحمت مدينة طولكرم ومخيم نور شمس، وسط اندلاع اشتباكات وتفجير المقاومين لعبوات ناسفة محلية الصنع. وذكر الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمه تعاملت مع إصابتين لشابين اثنين في المدينة، و3 سيدات، فيما مُنع من الوصول إلى فتاة مصابة بالرصاص. والاقتحام الذي استمر حتى مساء أمس هو الثاني خلال ساعات، إذ اعتقلت قوات الاحتلال 3 مواطنين من طولكرم خلال عدوانها على المدينة ومخيم نور شمس، فجر أمس. وأفادت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» بأن الاقتحام خلّف دماراً واسعاً في البنى التحتية بالمخيم عقب اقتحامه لنحو 6 ساعات، إضافة إلى تدمير ممتلكات المواطنين من أسوار المنازل والمنشآت التجارية، كذلك دهم الاحتلال منازل وفتّشها، ووسط نشر قناصته على البنايات العالية، وتحليق طائرات الاستطلاع على ارتفاع منخفض، في غضون ذلك قال الهلال الأحمر إن طواقمه تعاملت، ظهر أمس، مع إصابتين اثنتين جراء الضرب من قبل قوات الاحتلال، في بلدة بعيد جنوب غرب جنين. وذكرت «وفا» أن الاحتلال اقتحم بعيد ودهم عدة أحياء وسط حملة تفتيش واسعة، كما نصب حاجزاً عسكرياً عند مدخل البلدة، وهدّد المواطنين بأنهم سيواجهون مشاكل ومتاعب إذا أطلق نار أو ألقيت قنابل محلية الصنع أو حجارة بالقرب من منازلهم. واقتحمت قوات كبيرة من جيش الاحتلال مدينة جنين ومخيمها، فجر أمس، على وقع تحليق طائرات مسيّرة، فيما شوهدت أعمدة دخان بعد استهداف الاحتلال بعبوة ناسفة. وفي الأثناء قالت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» إن قوات الاحتلال انسحبت، صباح أمس، من مدينة قلقيلية بعد اعتقال 3 شبان، وسط اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة. وأصيب فلسطينيان اثنان برصاص الاحتلال، بعد اقتحامه بلدة طمون شرق مدينة طوباس، كذلك اندلعت، عصر أمس، مواجهات مسلحة في مخيم وادي الفارعة، في المدينة، فيما أصيب شاب واعتقل آخر، وفق «وفا». ونفّذ الاحتلال، أمس، اقتحامات أخرى، أبرزها في مخيم عقبة جبر قرب أريحا، وبلدة دورا القرع قرب رام الله، ومخيم العروب بمنطقة الحرايق وبلدة سعير في محافظة الخليل، إلى جانب قرية كفر قليل جنوب نابلس، وبلدة بيت عنان شمال غرب القدس المحتلة. وطاولت حملة الاعتقالات، بين مساء أول من أمس وصباح أمس، 35 مواطناً على الأقل، وفق بيان هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني. وبذلك ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر الماضي إلى أكثر من 6900.

من جهة أخرى، تعهد روي كارتر، وهو عضو الكونغرس عن ولاية لويزيانا الأميركية، مسقط رأس المعتقلة سماهر إسماعيل، أول من أمس، بـ«الوصول إلى حقيقة اعتقالها»، بينما أعلنت الخارجية الأميركية أنها تحقق في الأمر. وكانت إسماعيل (46 عاماً)، والتي تحمل الجنسية الأميركية قد اقتيدت، وفق «أسوشييتد برس» عنوة من سريرها، حسبما أعلنت عائلتها أول من أمس، قائلة إنها لا تعرف مكان وجودها بعد يومين تقريباً من اعتقالها. إلى ذلك قالت مصادر محلية إن سلطات الاحتلال أجبرت، أمس، المقدسي عماد حجازي على هدم منشأته التجارية في حي رأس العامود ببلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى بشكل ذاتي، كما أغلق موقف سيارات سوق الجمعة في القدس وجرف أرضه. وهدمت قوات الاحتلال أساسات منزل قيد الإنشاء في مدينة بيت جالا غرب بيت لحم، فيما منعت مزارعي مسافر يطا في الخليل من فلاحة أراضيهم.

> جرحى بينهم نساء خلال اقتحام طولكرم للمرة الثانية
>
> ارتفعت حصيلة الاعتقالات بعد 7 أكتوبر الماضي إلى أكثر من 6900

متابعة

هجمات جديدة للحوثيين في البحر الأحمر

اطلقت جماعة الحوثيين في اليمن، اول من امس، 6 صواريخ باتجاه سفن تجارية في البحر الاحمر، مع اخفاق واشنطن بوقف هذه الهجمات، فيما تواصل شركات الشحن تجنب عبور مياه المنطقة

أعلنت القيادة المركزية للقوات الأميركية (سنتكوم)، أمس الأربعاء، أن جماعة الحوثيين في اليمن، واصلت أول من أمس، إطلاق الصواريخ باتجاه السفن التجارية في البحر الأحمر، والتي وصلت إلى 6، وسبّبت أضراراً في سفينة تجارية. وبأتي ذلك، في وقت استبعد فيه خبراء تحدثوا لوكالة «فرانس برس» أن تنهي الضربات الأميركية والبريطانية التي طاولت مواقع الحوثيين في اليمن (ومواقع مليشيات مدعومة من إيران في العراق وسورية) هجمات هذه الجماعات، لكنها قد تضعفها. وكان الحوثيون أعلنوا أول من أمس، تنفيذ «عمليتين عسكريتين في البحر الأحمر، الأولى استهدفت سفينة أميركية (ستار ناسيا)، والأخرى استهدفت سفينة بريطانية (موريننغ تايد)»، مشيرين إلى «إصابات دقيقة ومباشرة».

وأكدت «سنتكوم» أمس، أن الحوثيين أطلقوا 6 صواريخ الثلاثاء على السفينتين التجاريتين، ما تسبّب باضرار بسيطة في إحداهما. وقالت القيادة الأميركية في بيان إن «الإرهابيين الحوثيين المدعومين من إيران نفّذوا عدة هجمات صاروخية بالستية مضادة للسفن في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن»، مضيفة أن 3 من هذه الصواريخ استهدفت «ستار ناسيا»، وهي سفينة يونانية ترفع علم جزر مارشال. وبحسب «سنتكوم» فقد «أبلغت سفينة ستار ناسيا أولاً عن وقوع انفجار بالقرب منها، ما تسبب باضرار طفيفة، دون وقوع إصابات». وتابعت أن «صاروخاً آخر سقط في المياه بالقرب من السفينة دون أي تأثير»، ثم «أسقطت السفينة يو إس إس لابون التي تعمل بالقرب من ستار ناسيا، صاروخاً بالستياً ثالثاً مضاداً للسفن، أطلقه الحوثيون». وأفادت «سنتكوم» أن «سفينة ستار ناسيا ظلّت صالحة للإبحار وتستمر نحو وجهتها». أما بالنسبة للصواريخ البالستية الثلاثة الأخرى، فرجّحت «سنتكوم» أنها «كانت تستهدف سفينة موريننغ تايد، وهي سفينة شحن مملوكة للمملكة المتحدة وترفع علم بربادوس وتعمل في جنوب البحر الأحمر، وأنها انفجرت كلها في البحر من دون التسبّب باضرار. ولمحاولة ردع الحوثيين، نفّذت القوات الأميركية والبريطانية 3 ضربات على مواقع تابعة للجماعة في اليمن منذ 12 يناير/كانون الثاني الماضي. ونفّذ الجيش الأميركي وحده ضربات عدة على صواريخ قال إنها كانت معدّة للإطلاق من اليمن. وخلال الأيام الثلاثة الماضية، أعلن الجيش الأميركي عن تنفيذ ضربات استهدفت صواريخ على الأرض في اليمن ومسيّرتين بحريتين محملتين بمتفجرات تشكل «تهديداً وشيكاً».

في غضون ذلك، رأى خبراء تحدثوا لوكالة «فرانس برس» أن التدخل العسكري الأميركي حتى الآن أخفق في وقف الهجمات التي تشنها مجموعات مسلّحة مدعومة من إيران على القوات الأميركية في الشرق الأوسط (سورية والعراق) وسفن الشحن في البحر الأحمر. وأعرب مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جون الترمان، للوكالة، عن اعتقاده بأن «مستوى معينا من العنف سيستمر لبعض الوقت، لكن عدد الهجمات سيتضاءل».

> استهدف الحوثيون سفينتين ترفعان علمي جزر مارشال وبربادوس

مقاتلة حوثي في صنعاء، 7 فبراير الحالي (محمد حمود/ الأناضول)

تقرير

غارات حمص

المدنيون ضحايا تبدل استراتيجيات الاستهداف الإسرائيلي

ادّى قصف إسرائيلي جوي جديد استهدف مدينة حمص، وسط سورية، ليل الثلاثاء، إلى مقتل مدنيين، وسط ارتفاع نسبة الاستهدافات الإسرائيلية لسورية بعد 7 أكتوبر

الدوحة ـ **عماد كركص**

استهدف قصف صاروخي إسرائيلي، في وقت متأخر من مساء أول من أمس الثلاثاء، مدينة حمص، وسط سورية، ما أدى إلى مقتل مدنيين وعسكريين. ووصل عدد القتلى جراء غارات حمص الإسرائيلية، والتي طاولت كما يبدو مبنى سكنياً في حي الحمرا بمدينة حمص، القريب من مقر فرع أمن الدولة التابع للنظام السوري، إلى 10، بحسب آخر حصيلة لـ«المرصد السوري لحقوق الإنسان»، عصر أمس، من بينهم 6 مدنيين بالإضافة إلى مقتل مقاتلين اثنين لـ«حزب الله» اللبناني، مع انهيار المبنى بالكامل. وأوضح المرصد أن من بين القتلى «3 طلاب جامعيين وامرأة، فيما لم يتم التعرف إلى هوية جثتين بعد». وكان مدير صحة محافظة حمص، التابعة لوزارة الصحة في حكومة النظام، مسلم الأتاسي، أشار صباح أمس، إلى أن حصيلة للقصف بلغت 7 قتلى و13 جريحاً. ووفقاً لمصادر «المرصد السوري»، فإن «قبو البناء كان يسكنه 3 طلاب جامعيين قتلوا في الاستهداف، والطابق الأول كانت تقطنه سيدة وابنها وهي صاحبة البناء، والطابق الثالث كان يقطنه أشخاص استأجروا الطابق، وهم من جنسية غير سورية، لا يعلم إن كانوا مستشارين إيرانيين أم لبنانيين أم من جنسيات أخرى».

بدورها أكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد»، مقتل مدنيين، وقالت إن عدد هم وصل إلى تسعة، مع إصابة 11 شخصاً، بينهم امرأة وابنها في شارع الحمرا جرّاء دمار المبنى والشظايا الناجمة عن القصف، مضيفة أن المبنى أصيب بصاروخ شديد الانفجار أدى إلى انهياره فوق ساكنيه بالكامل. وقالت مصادر «العربي الجديد» في المنطقة إن البناء المستهدف يقع على بعد 400 متر فقط من مقر فرع أمن الدولة التابع للنظام، وهو أحد أكبر الفروع الأمنية في المدينة، تليه مجموعة من المنشآت العسكرية الأخرى في شمال غربي المدينة على رأسها الكلية الحربية التي شهدت قصفاً مجهولاً في 5 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، أدى إلى مقتل وإصابة العشرات من قوات النظام ومدنيين كانوا يحضرون حفل تخريج مجموعة من الضباط. كما استهدفت غارات حمص، ليل أول من أمس، منطقة الأوراس وقرب الملعب البلدي وقرب مبنى الخدمات الفنية، ومواقع بالقرب من مصفاة حمص شمال غربي المدينة، ومواقع في منطقة القصير بريف حمص الجنوبي الخاضع فعلياً لسيطرة «حزب الله»، وبحسب مصادر «العربي الجديد»، فقد شهدت المنطقة استنفاراً كاملاً لكافة الفروع الأمنية المحيطة بها وهي فرع الأمن السياسي وفرع الأمن العسكري وفرع أمن الدولة، وقوات النظام المتمركزة في مبنى حزب البعث، وحضر محافظ النظام في المدينة نمير خلوف إلى موقع المبنى المنهار. وأوضحت مصادر «العربي الجديد» أن أبرز المليشيات المرتبطة بإيران في تلك المنطقة، هي مليشيا «الرضوان»، التي تتمركز بشكل رئيسي شمال غرب المدينة، في قرية المزرعة ومحيطها، وكان لها الدور البارز في حصار حي الوعر سابقاً. ومنذ 7 أكتوبر الماضي، أحصت مراكز دراسات ومراصد سورية، حوالي 26 استهدافاً إسرائيلياً في سورية، معظمها ضد مليشيات إيران وقادتها وخبرائها من الحرس الثوري. ورغم أن تلك الضربات أوقعت مدنيين بين قتلى وجرحى، إلى أنها في الأساس موجهة نحو الخبراء والمستشارين العسكريين والأمنيين الذين يتبعون للحرس الإيراني أو «حزب الله».

ويلاحظ حول الضربات الإسرائيلية الأخيرة في سورية، تغير نمطها لجهة المواقع والأهداف الموجهة إليها، لاسيما بعد بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أكتوبر الماضي. فبعدما كانت تلك الضربات تستهدف مواقع وأهدافاً ذات طبيعة عسكرية من نقاط وأماكن انتشار للمليشيات الإيرانية ومعامل تصنيع وتطوير للأسلحة، في الغالب على أطراف المدن، باتت اليوم موجهة نحو الأشخاص في المواقع والأبنية، وتلك ضربات باتت طبيعتها ونمطها أمنياً نظراً لاستهدافها الخبراء الأمنيين لإيران والحرس الثوري، الذين يتواجدون في سورية تحت مسمى «المستشارين العسكريين».

وتعليقاً على هذه الاستهدافات، رأى الباحث وائل علوان، المختص بملف الضربات الإسرائيلية في مركز «جسور للدراسات»، أن إسرائيل اتجهت بعد 7 أكتوبر إلى نوع جديد من الأهداف، في إشارة إلى المستشارين الإيرانيين أو القادة من الفصائل الفلسطينية أو قادة المليشيات المرتبطة بإيران، وهم الأشخاص الذين لهم دور كبير في التخطيط والتنسيق بين المجموعات، ومنها المجموعات متعددة الجنسيات، التي تشكل هوية المشروع الإيراني في المنطقة.

وأضاف علوان لـ«العربي الجديد»، أن «المكاتب الأمنية والشخصيات التي استهدفت أخيراً، لها دور كبير في هندسة العلاقة بين أطراف هذا المشروع (الإيراني)، بالإضافة إلى دورها في التنسيق مع الأجهزة الأمنية السورية»، منوهاً إلى أن «إسرائيل يبدو أنها شعرت بضرورة التخلص من هؤلاء، وإزالة الأسباب التي أدت إلى نجاح عملية طوفان الأقصى، وألا يتكرر مثل هذا الخطر في الجبهة الشمالية لإسرائيل». واتفق الباحث العسكري وجماعات ما دون الدولة، عمار فرهود، مع علوان، مشيراً إلى «تغير نمط الضربات الإسرائيلية ضد المواقع العسكرية الإيرانية في سورية بعد العدوان على غزة بشكل واضح، حيث إن الضربات قبل حرب غزة كانت مقتصرة على أهداف ذات أهمية منخفضة أو متوسطة تتميز في غالبها بكونها شحنات أسلحة أو مواقع عسكرية مخصصة للتدريب أو تخزين أسلحة، لكن مع بدء الحرب انتهجت إسرائيل نمطاً أكثر عدوانية تجاه التواجد الإيراني في سورية حيث استهدفت 3 مستشارين عسكريين في دمشق وريفها ومستودعات مهمة في حمص وريفها». وأضاف فرهود لـ«العربي الجديد»، أن «ارتفاع مستوى العدوانية والجدية في الهجمات الإسرائيلية يأتي من عدة دوافع، أولها أضعاف قدرة إيران ووكلائها على إيصال التقنية النوعية العسكرية إلى حزب الله في لبنان وجنوب سورية، وثانيها تضييق حركة المستشارين العسكريين الإيرانيين في سورية، في إطار السعي لمنعهم من استخدام الأراضي السورية كمنطلق لتوجيه تهديدات لإسرائيل، وثالثها إيصال رسالة إسرائيلية مفادها أن حرب غزة لم تُقلّم أظافر الإسرائيليين وأنهم قادرون على العمل والتواجد في جغرافيا الإقليم بقوة في سبيل حماية وجودهم».

وفي الوقت الذي تأتي فيه تلك الضربات، مع تغييرات أمنية في الأجهزة الأمنية التابعة للنظام، ووسط اتهامات إيرانية (غير رسمية) بتعاون بين مسؤولين أمنيين من النظام بتقديم معلومات حول تواجد المستشارين الإيرانيين لإسرائيل، اعتبر فرهود أن «التغييرات الأخيرة في المؤسسة الأمنية العسكرية السورية تأتي لعدد من الاعتبارات، أحدها هو محاولة التحكم بالتغلغل الإيراني داخل المؤسسة الأمنية والاستفادة من نفوذها لتفعلية أو تمرير مصالحها على الجغرافيا السورية، يعني من الممكن أن نقرأ على أنه تغيير بهدف إعادة ضبط العلاقة والمنفعة المتبادلة بين الإيرانيين ونظام الأسد».

> تركز إسرائيل بعد 7 أكتوبر على استهداف المستشارين الإيرانيين
>
> تريد إسرائيل إيصال رسالة مفادها أن حرب غزة لم تُقلّم أظافرها

من عمليات الإنقاذ التي تلت القصف الذي استهدف حمص (السوشييتد برس)

لبنان

أميركا تريد استنساخ تفاهم «عناقيد الغضب»

على وقع سقوط شهيد وجريحين في غارات إسرائيلية عدة على لبنان، كُشف عن اقتراح أميركي لوقف التصعيد بين «حزب الله» وإسرائيل

بيروت ـ **رنا الجمّال**

دفعت المواجهات الميدانية بين «حزب الله» وإسرائيل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة إلى نشوء مسار سياسي جديد، مع كشف موقع «أكسيوس» الأميركي، أول من أمس الثلاثاء، أن مستشار الرئيس الأميركي جو بايدن، لشؤون أمن الطاقة العالمي عاموس هوكشتاين، التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت الأحد الماضي، وناقش اقتراحاً لإرساء تفاهمات جديدة بشأن الحدود. ويستند اقتراح هوكشتاين إلى نموذج تفاهم «عناقيد الغضب» لعام 1996 بين إسرائيل و«حزب الله» الذي أعلنته الولايات المتحدة وقوى أخرى، لإنهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي استمر بين 11 إبريل/ نيسان 1996 و27 منه. ونصّ التفاهم في حينه على جملة بنود، وهي: ألا تنفذ الجماعات المسلحة في لبنان هجمات بصواريخ الكاتيوشا أو بأي نوع من الأسلحة على إسرائيل، وألا تطلق إسرائيل والمتعاونون معها النار بأي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان، ويلتزم الطرفان ضمان ألا يكون المدنيون في أي حال من الأحوال هدفاً لهجوم، وألا تستخدم المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية كمناطق لشن هجمات منها، ومع عدم انتهاك هذا التفاهم فليس هناك ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

يُذكر أنه في وقت صياغة «تفاهم نيسان»، كانت إسرائيل لا تزال تحتل أجزاء من لبنان، قبل انسحابها في عام 2000. ونقل «أكسيوس» عن المسؤولين الإسرائيليين والمصدر المطلع قولهم إن التفاهمات الجديدة لن يتم توقيعها رسمياً من قبل إسرائيل و«حزب الله»، لكن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا وإيطاليا ستصدر بياناً يوضح بالتفصيل الالتزامات التي وافق كل جانب على تقديمها. وأشارت المصادر إلى أن القوى الغربية الخمس ستُعلن أيضاً عن مزايا اقتصادية لتعزيز الاقتصاد اللبناني لضمان قبول «حزب الله» الصفقة.

وأوضحت المصادر، وفق «أكسيوس»، أنه من المتوقع أن تتطلّب التفاهمات من «حزب الله» الابتعاد لمسافة تتراوح بين 8 إلى 10 كيلومترات من الحدود. وأفاد الموقع بأنه بسبب الغارات الجوية الإسرائيلية، نقل «حزب الله» معظم «قوات الرضوان» النخبوية التابعة له إلى مسافة ما بين 7 و10 كيلومترات من الحدود. وبحسب المصادر، فإن الجيش اللبناني سينشر ما بين 10 آلاف و12 ألف جندي على طول الحدود. وطلبت الولايات المتحدة من إسرائيل وقف اختراق المجال الجوي اللبناني لتسهيل الاتفاق، ولم تمانع إسرائيل، في الإطار، كشف مصدر نيابي في «حزب الله» لـ«العربي الجديد» أنه «لم نتسلّم أي مطالب إسرائيلية، بل نسمع عنها عبر الإعلام».

ومساء أول من أمس الثلاثاء، تطرّق وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عبد الله بو حبيب إلى فحوى مناقشاته مع وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، وقال في تصريحات صحافية إن لبنان يطالب بـ«تطبيق القرار 1701 كاملاً، ويتضمن مزارع شبعا وتلال كفرشوبا وانسحاب إسرائيل الكامل من كل الأراضي اللبنانية». وأكد أن «الفرنسيين يفكّرون باقتراحات، ولكنها ليست حاضرة بعد». وحول مسألة حلول الجيش اللبناني مكان «حزب الله»، أوضح بو حبيب أن «لا دخل لحزب الله في ذلك، ونحن في حوار دائم معه». والتقى سيجورنيه، الثلاثاء، المسؤولين اللبنانيين في بيروت، مؤكداً أولوية التهدئة في الجنوب اللبناني. وقال مصدرٌ مقرّب من رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، لـ«العربي الجديد»، إن «فرنسا تبذل جهوداً لوقف التصعيد». في سياق متصل، تمّ إرجاء زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري، التي كانت مقررة مساء أمس الأربعاء، إلى بيروت، إلى موعد يحدد لاحقاً، بحسب السلطات اللبنانية.

> مصدر نيابي في «حزب الله»: لم نتسلّم أي مطالب إسرائيلية

ووقع قائد الجيش اللبناني العماد جوزاف عون والسفير الألماني لدى لبنان كورت جورج شتوكل شتيلفريد اتفاقاً تقدّم بموجبه السلطات الألمانية هبة بقيمة مليوني يورو لدعم الجيش. ميدانياً، شنّت الطائرات الإسرائيلية غارات عدة، استهدفت إحداها منزلاً في الخيام، حيث سقط شهيد وجريحان، فضلاً عن محطة ضخ مياه الوزاني في سهل الوزاني، كما قصف الاحتلال مدفعياً أطراف بلدات عدة. وأعلن «حزب الله» استهداف موقعي زبدين وراميا، ناعياً عنصرين في صفوفه، سقطا في المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي. في المقابل، كشفت القناة «12» الإسرائيلية أنه «تمّ الطلب من المستشفيات الإسرائيلية في الشمال البحث عن مهابط طائرات بديلة، خشية من تعرّض المهابط الحالية لضرر في حرب محتملة على الجبهة اللبنانية».

شرق غرب

قتلى من قوات النظام في درعا

قال الناشط السوري محمد الحوراني لـ«العربي الجديد»، أمس الأربعاء، إن مجهولين هاجموا مجموعة لقوات النظام السوري عند نقطة عسكرية على طريق جسر بلدة أم المياذن، في ريف درعا الشرقي، ما أسفر عن مقتل 4 عناصر، بينما لاذ المهاجمون بالفرار. وذكرت مصادر «العربي الجديد» أن الهجوم وقع على الطريق الدولي دمشق عمان «أم 5»، على بعد 6 كيلومترات من معبر نصيب الحدودي مع الأردن.
(العربي الجديد)

تركيا: تحييد 4 من «العمال الكردستاني» شمال سورية

أعلنت وزارة الدفاع التركية، في بيان أمس الأربعاء، تحييد 4 عناصر من حزب «العمال الكردستاني»، في مناطق عمليتي «درع الفرات» و«نبع السلام» شمالي سورية، «كانوا يستعدون لشن هجوم». ونفّذت القوات التركية، خلال السنوات الماضية، بالتعاون مع «الجيش الوطني السوري» عمليات «درع الفرات» و«غصن الزيتون» و«نبع السلام» شمال سورية، ضد الحزب وتنظيم «داعش».
(الأناضول)

شولتز سيزور الصين في إبريل

ذكرت صحيفة «فرانكفورتر العامة» الألمانية، أمس الأربعاء، أن المستشار الألماني أولاف شولتز (الصورة) سيسافر إلى الصين في الفترة من 15 إلى 16 إبريل/ نيسان المقبل، مشيرة إلى أن دعوة من «لجنة آسيا والمحيط الهادئ للشركات الألمانية» (APA)، أرسلت إلى ممثلي الاعمال، إذ سيرافق شولتز إلى بكين وفد من رجال الأعمال.
(رويترز)

خطة سلام محدّثة في جنوب تايلاند

اتفق ممثلو الحكومة التايلاندية وحركة «الجبهة الثورية الوطنية» الانفصالية، أمس الأربعاء، على خريطة طريق محدثة تهدف إلى إحلال السلام في جنوب البلاد، وذلك بعد يومين من المحادثات في العاصمة الماليزية كوالالمبور. وقال الوسيط الماليزي المعيّن، ذو الكفل زين العابدين، للصحافيين أمس، إن «اجتماعات فنية ستعقد لتسوية التفاصيل في وقت لاحق من الشهر الحالي، وفي مارس/ آذار المقبل». يأتي ذلك بعد انقطاع المحادثات مدة عام، بحثاً عن إنهاء الصراع الذي أودى بحياة أكثر من 7300 شخص في المنطقة ذات الأغلبية المسلمة منذ عام 2004.
(فرانس برس)

رئيس الوزراء الماليزي السابق يريد عفواً كاملاً

قال شفيع عبد الله، محامي رئيس الوزراء الماليزي السابق المسجون نجيب عبد الرزاق (الصورة)، أمس الأربعاء، إن موكله يدرس تقديم التماس جديد للحصول على عفو كامل، لأنه لم يتلق محاكمة عادلة. يأتي ذلك بعد أقل من أسبوع على موافقة لجنة العفو التي ترأسها الملك المنتهية ولايته عبد الله سلطان أحمد شاه، والذي تخلى عن منصبه نهاية الشهر الماضي، لإبراهيم سلطان إسكندر، على تخفيض عقوبة السجن بحق عبد الرزاق بتهمة الاختلاس، من 12 سنة إلى 6 سنوات.
(رويترز، فرانس برس)

قضية

تجرى الانتخابات الباكستانية اليوم في ظل مشهد مربك سياسياً بسبب استبعاد عمران خان وحزبه، في حملة يقول مراقبون إنها مدعومة من الجيش. كما تزداد قتامة المشهد مع تصاعد المخاطر الأمنية

الانتخابات الباكستانية

استحقاق على مقاس نواز شريف... وبلا عمران خان

إسلام آباد ـ **صبغة الله صابر**

يتوجه الناخب الباكستاني اليوم الخميس إلى صناديق الاقتراع لاختيار نواب المجلس التشريعي وأعضاء البرلمانات الإقليمية، والتي سيتم على أثر صدور نتائجها تشكيل حكومة مركزية وحكومات إقليمية جديدة. وتسود حالة من اليأس بين المواطنين بفعل تزايد التوترات الأمنية من جهة، وتصاعد عمليات القمع في حقّ أنصار حزب «حركة الإنصاف» وزعيمه عمران خان الذي يقبع في السجن وتلاحقه الأحكام المتتالية. ودفعت هذه التطورات مراقبي مجريات الساحة السياسية الباكستانية للقول إن الانتخابات الحالية هي الأسوأ في تاريخ باكستان، مؤكدين أن ما حصل قبل الانتخابات، سواء على الساحة السياسية أو في الصدام بين مؤسسات الدولة، قد يزيد معاناة الباكستانيين أكثر ويضع الحكومة المقبلة، التي ستعمل تحت إشراف المؤسسة العسكرية، على مفترق طرق وسط خيارات صعبة للغاية. ويدلي الناخب الباكستاني في آن واحد بصوتين، لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي (البرلمان)، وآخر لانتخاب أعضاء المجالس المحلية التي تسمى محلياً بالبرلمانات الإقليمية الخمسة هي البنجاب، والسند، وخيبربختونخوا، وبلوشستان، وجلجت بلتستان. وتلك المجالس المحلية تقوم بانتخابات الحكومات المحلية، ولها دور في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ورئيس البلاد. وتجرى الانتخابات التشريعية والمحلية في باكستان وفق قانون الانتخابات لعام 2017، فيما تتوزع مقاعد البرلمان والمجالس المحلية وفق الكثافة السكانية. ويصل عدد المقاعد في البرلمان إلى 372، بينها 60 مخصصة للنساء، وعشرة مقاعد مخصصة لغير المسلمين، بينما عدد الناخبين يصل إلى 106 ملايين شخص. لكن الأحزاب الرئيسية التي تشارك في الانتخابات، هي الرابطة الإسلامية جناح نواز شريف، الذي يعتبر وفق مراقبين الأوفر حظاً في هذه الانتخابات. كذلك من الأحزاب الرئيسية، الشعب الباكستاني بزعامة الرئيس الأسبق آصف علي زرداري. وعلى الرغم من منع حزب عمران خان «حركة الإنصاف» من المشاركة في الانتخابات الباكستانية بسبب سحب الأهلية عنه وقضايا يواجهها في المحاكم وتجريده من رمزه الانتخابي، إلا أن جميع مرشحيه يشاركون في الانتخابات بشكل مستقل، فيما سيحرم من المقاعد الخاصة التي توزع على الأحزاب، وفق حظها من الانتخابات.

وقبيل انطلاق اقتراع اليوم كانت لجنة الانتخابات تعلن في بيانات متتالية بشكل يومي قبل إجراء عملية الاقتراع أنه تم اتخاذ كل الإجراءات من أجل تأمين العملية الانتخابية، التي ستكون سلسة، بحسب وصفها، في المدن الرئيسية، خصوصاً في الأقاليم الثلاثة التي ينصبّ الرهان عليها في ما يتعلق بتشكيل الحكومة العتيدة. والأقاليم هي: إقليم البنجاب، وإقليم السند، وإقليم جلجت بلتستان. وذكرت اللجنة أن الأوضاع الأمنية سيئة للغاية في إقليم بلوشستان، إذ إن أكثر من 60 في المائة من مراكز الاقتراع منتشرة في مناطق معرضة لأعمال العنف، وقد وصفتها اللجنة بـ«مراكز الاقتراع الحساسة». كذلك ينطبق التوتر الأمني على بعض مناطق إقليم خيبربختونخوا. ويحاذي إقليما خيبربختونخوا وبلوشستان الحدود مع أفغانستان. وفي مؤشر على التدهور الأمني، قُتل 35 شخصاً على الأقلّ، وأُصيب العشرات، في انفجارين استهدفا مكاتب انتخابات في إقليم بلوشستان، أمس الأربعاء. ووقع الانفجار الأول في منطقة بشين في مكتب انتخابي للمرشح المستقل للبرلمان الإقليمي في بلوشستان، أسفنديار كاكر، ما أدى إلى مقتل وإصابة العشرات. وبعد دقائق من الانفجار الأول وقع انفجار ثان في مكتب انتخابي تابع للمرشح للبرلمان المركزي، عن جمعية علماء الإسلام، المولوي عبد الواسع، ما أدى أيضاً إلى مقتل وإصابة العديد. ووقع الانفجار قبل وصول عبد الواسع إلى المكتب. وبينما أكدت الحكومة المحلية في إقليم بلوشستان، في بيان مقتضب، أن الانفجارين أسفرا عن مقتل 27 شخصاً وإصابة أكثر من 45 آخرين بجروح، أكدت مصادر قبلية لـ«العربي الجديد» أن الانفجارين أسفرا عن مقتل أكثر من 35 شخصاً، وإصابة عشرات آخرين. وكان المحلل الأمني العميد المتقاعد ممتاز أشرف، قد اعتبر في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن الوضع الأمني أضرّ كثيراً ببعض الأحزاب، خصوصاً حزب عمران خان، موضحاً أن النتائج ستتأثر بالوضع الأمني، وستصب في صالح بعض الأحزاب، تحديداً حزب «الرابطة جناح نواز شريف» وحزب الشعب، لتمتعهما بالنفوذ في أقاليم البنجاب والسند وجلجت بلتستان، فضلاً عن مدينتي بيشاور وكويتا، اللتين تمتازان بوضع أمني أفضل. ورأى أن حزب عمران خان وبعض الأحزاب القومية والدينية ستتأثر أكثر جراء الوضع الأمني، خصوصاً أن قواعدها متغلغلة في أوساط القبائل البشتونية والبلوشية، التي قد يعتكف أنصارها عن التوجه لصناديق الاقتراع بسبب الوضع الأمني المتردي. يوضح الرجل أن المواطن لا يرغب في الخروج إلى مراكز الاقتراع لأسباب عديدة أهمها: ما تقوم به الإدارات ومؤسسات الدولة من دعم حزب وقمع آخر، والأمر ملاحظ علناً، وكذلك الخوف من الهجمات وأعمال العنف.

وسبق للجنة الانتخابات أن أكدت أنها بدأت بالاستماع إلى شكاوى المواطنين على مدار الساعة، قبل عملية الاقتراع وأثناءها وبعدها من خلال خط ساخن عبر الواتساب، مشيرة إلى أن هناك غرفة مراقبة مركزية وغرف مراقبة إقليمية، بعضها في المدن وأخرى في مناطق ريفية. وكان رئيس إدارة المراقبة في اللجنة، هارون شينواري، قد شدّد خلال مؤتمر صحافي، الاثنين الماضي، على أن اللجنة مصممة على منح المواطن حق الاقتراع بشكل سلس، وساعية لإزالة كل العوائق التي تمنعه من الاقتراع. لكن شينواري تغاضى عن الإجابة عن أي سؤال بشأن عمليات الاعتقال والقمع في حق أنصار حزب عمران خان، تحديداً مع اشتداد هذه الحملة قبال الاقتراع، في مقابل السماح لكل الأحزاب في العمل بحرية في حملتها الانتخابية. مع العلم أنصار خان يخوضون الانتخابات الباكستانية بشكل مستقل وليس باسم الحزب الممنوع من الترشح وجُرّد من رمزه الانتخابي بحكم قضائي.

> رسالة من خان لأنصاره: امكثوا قرب مراكز الاقتراع
>
> ممتاز أشرف: قد يُسهم التردي الأمني في فوز نواز شريف
>
> يونس محمود: كل ما يجري في البلاد يديره الجيش بشكل ممنهج

ويؤكد موقف شينواري استمرار الصراع بين حزب خان ومؤسسات الدولة، وعلى رأسها لجنتا الانتخابات والأمن. واتخذت لجنة الانتخابات إجراءات ضد قيادات وأنصار خان لمنعهم من المشاركة في الانتخابات، بينما تقوم لجنة بإبعاد أنصار خان من المشهد تماماً. ويومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، واصلت الحكومة ملاحقة قيادات حزب خان، ورفعت العديد من الدعاوى ضد كل من ياسمين راشد وإعجاز الحسن ومحمود الرشيد، وعدد كبير من القيادات من الصفين الثاني والثالث وحتى الرابع وكل من ينشط في عملية الانتخابات، في صفوف حزب خان. وحول هذه الاعتقالات، قال رئيس الوزراء الباكستاني أنوار الحق كاكر، الاثنين الماضي، إن ملاحقة بعض الناس، خصوصاً قيادات حزب خان صحيحة، وربما هناك اعتداءات، ولكن هذا عمل الحكومات المحلية لا المركزية. ودعا المعنيين إلى رفع الدعاوى ضد أي خروقات تحصل بحق أي قيادي في حزب خان أو أي حزب آخر إلى الإدارات المعنية. غير أن خان، المسجون، حضّ أنصاره أمس الأربعاء، على الانتظار خارج مراكز الاقتراع بعد الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات. وقال خان عبر صفحته على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، مصحوبة بصورة غير مؤرخة تظهره وهو يرتدي ملابس سوداء: «شجعوا أكبر عدد ممكن من الأشخاص على التصويت وانتظروا عند مراكز الاقتراع... ثم امكثوا بشكل سلمي خارج مكتب مسؤول الانتخابات حتى إعلان النتائج النهائية». ولم يتضح مكان التقاط الصورة، وهي الأولى لخان منذ أشهر. وفي السابق، نشر أنصار خان رسائله على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحويل الملاحظات التي نقلها عبر المحامين أثناء زيارات السجن إلى خطب مطولة. وقد يثير أي تجمع واسع النطاق لمؤيدي خان بالقرب من مراكز الاقتراع توتراً، في ظل ما يقولون إنها حملة مدعومة من الجيش ضده وضد حزبه فيما ينفي الجيش التدخل في السياسة.

وواصل حزب «حركة الإنصاف» استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل تنشيط أنصاره، كما حاول عبر المحاكم الإفراج عن بعض قياداتهم، وبذل محاولات حثيثة من أجل التنسيق بين المرشحين. وحول ذلك، قال زعيم الحزب، جوهر علي خان، السبت الماضي، إن الحزب لديه خطة لمرحلة ما بعد الانتخابات الباكستانية من دون الإفصاح عنها، ولكن مراقبين أعربوا عن اعتقادهم أن حزب خان يسعى لإيجاد تحالف مع بعض الأحزاب، بعد الانتخابات، لكن الأمر مرهون بالنتائج. من جهته، يعتبر الناشط الباكستاني، الزعيم القبلي في مدينة بيشاور، نيك محمد خان، أن ما تقوم به حكومة تصريف الأعمال ولجنة الانتخابات ليس سوى ذرّ للرماد في العيون، مشيراً في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، إلى أنهم، أي أنصار عمران خان، «نؤيد المرشحين من حزبنا وهم يخوضون الانتخابات بشكل مستقل، لأن السلطات منعتنا من القيام بأي عمل أو نشاط». ويكشف أن «هناك إغراءات لكل من له نفوذ في القبائل وفي الأوساط الشعبية، للتخلي عن خان وحزبه، ورجال الاستخبارات والأمن يحثون الناس على عدم المشاركة في الحملات الانتخابية لعمران خان، في المقابل نرى أن الإمكانات والوسائل متاحة من قبل الحكومة لصالح نواز شريف». ويضيف محمد خان، أن «حديث لجنة الانتخابات وحكومة تصريف الأعمال عن نزاهة العملية الانتخابية وإتاحة الفرصة لجميع الأحزاب، مثيرة للسخرية ليس أكثر، نحن نقول إن حملة الانتخابات كانت تحت مراقبة الأمن والاستخبارات، وهي ساعدت أن تكون في صالح حزب على حساب حزب آخر، بدعوى أن حزب خان يعمل لصالح الأجندات الأجنبية، وأما حزب نواز شريف فيعمل لمصلحة البلاد». ويرى أن الأمر «مهزلة لا أكثر، وأن كل ما يحصل هو تغير السلطة من حكومة تصريف الأعمال التي شكلتها المؤسسة العسكرية، إلى حكومة ثانية ستسعى لإرضاء المؤسسة العسكرية كي لا تطيح بها كما فعلت في حكومة عمران خان».

من جهته، يوضح الإعلامي الباكستاني يونس محمود، في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أنه «بعد الإطاحة بعمران خان، الذي حاول أن تكون لباكستان سياسة خارجية مستقلة خاصة مع دول المنطقة كإيران والصين وأفغانستان وروسيا، وأن تقوم الأحزاب السياسية وممثلو الشعب بإدارة الشؤون السياسية وليس الجيش، وأن تُقلّص ميزانية الجيش، كل هذا جعل المؤسسة العسكرية تتحرك ضده». ويعتبر أن «بعد ذلك كل ما يجري في البلاد يديره الجيش بشكل ممنهج، هو الذي جاء بأنوار الحق كاكر ليكون رئيساً للوزراء، وبسبب سياساته وتصريحاته نرى الفجوة الكبيرة في العلاقات مع أفغانستان، وهو الذي سيدير نتائج الانتخابات الباكستانية ويختار رئيساً للحكومة المقبلة».

ويضيف محمود أن «المؤسسة العسكرية ستأتي بحزب مقرّب منها إلى السلطة، ولكني أعتقد أن ما بعد الانتخابات لن يكون كما قبلها. ففي حال لم يتجه الناس إلى صناديق الاقتراع، حينها لن تحظى الانتخابات بمصداقية، أما إذا اقترعوا فلن تكون النتائج كما تتطلع إليها المؤسسة العسكرية، ما سيدفع لجنة الانتخابات، ومن خلفها الجيش، إلى التزوير أو تعطيل النتائج، وتلك كلها ستخلق أزمة كبيرة في البلاد».

لكن للإعلامي سيد كريم راجا، رأياً مغايراً، إذ يرى في حديثٍ لـ«العربي الجديد»، أن ما يواجهه عمران خان وحزبه بسبب سياساته، تمّ بسبب تجاوزه كل الخطوط الحمراء، وما يحدث في حق خان وأنصاره يحصل وفق قرارات قضائية. لكن كريم راجا لا يرفض أن تدعم المؤسسة العسكرية نواز شريف، إذ «لا خيار سوى ذلك في هذا الوقت العصيب، التي تحتاج فيه باكستان إلى قيادة رشيدة تخرج البلاد من المأزق». وفي حين يؤكد حزب «الرابطة جناح نواز شريف» أن فوزه بالانتخابات أمر شبه مؤكد، يؤكد كل معارضي شريف أن صنّاع القرار الحقيقيين في البلاد، الجيش والاستخبارات، يعملون لصالح شريف ومن أجل فوزه. في السياق، قال مرشح حزب الشعب الباكستاني، لمنصب رئيس الوزراء بلاول بوتو، الأحد الماضي، إن «هناك مدللا واحدا من قبل مؤسسات الدولة وهو نواز شريف، مرشح حزب الرابطة لمنصب رئيس الوزراء، ولكن ليعلم الجميع أن أي تلاعب بنتائج الانتخابات الباكستانية لمصلحة هذا الرجل أو غيره، سيدفع البلاد نحو أتون مصائب كبيرة»، محذراً من مغبة التزوير. وعاد بوتو ليوضح أول من أمس الثلاثاء، أنه في حال حاولت «مؤسسات الدولة تغيير النتائج وقلبها لمصلحة شخص واحد، فستعلم أن حزب الشعب لن يصمت، وسترى هذه المؤسسات ردود أفعال أقوى مما قامت به بحق عمران خان»، متهماً من يدعم نواز شريف بـ«العمل على تفكيك المؤسسات علماً أن انقسامها أمر خطير للغاية». ومعروف أن حزبي الشعب والرابطة كانا من أبرز أعضاء التحالف من أجل الديمقراطية، الذي أسقط حكومة عمران خان وشكل حكومة شهباز شريف، وكان بلاول بوتو وزير خارجيته، غير أن التحالف لم يعد قائماً بعد تفكيك التحالف من أجل الديمقراطية، رغم استمرار التفاهمات بين حزب الرابطة وجمعية علماء الإسلام بزعامة المولوي فضل الرحمن، والحركة القومية الوطنية، التي تتمتع بنفوذ قوي في السند الجنوبي.

دورية عسكرية في بيشاور لمواكبة الانتخابات، أمس (عبد المجيد/فرانس برس)

5 % من النساء

لا تشكّل النساء سوى 5% من قائمة المرشحين في الانتخابات الباكستانية، رغم أن الدستور خصص 60 مقعداً لهن في البرلمان من أصل 342. غير أنه نادراً ما يُسمح لهن بخوض الانتخابات. ومن بين المرشحات، لبرلمان بيشاور، سمر هارون بيلور (الصورة)، التي أصبحت أول امرأة تُنتخب لعضوية المجلس الإقليمي في عام 2018، وأوضحت في حديث لوكالة «فرانس برس» أنه في ذلك الحين لم يكن ممكناً نشر صورها في حملة انتخابية، لكن اليوم «الناس أضحوا أكثر تسامحاً».

عريضة ضد قمع الحريات

أطلقت منظمة «مواطنون ضد تعذيب الدولة» البريطانية، مساء أول من أمس الثلاثاء، حملة ضد قمع المجتمع المدني والحريات في باكستان، وقدمت المنظمة عريضة إلى المقررة الخاصة للأمم المتحدة لترويج وحماية حرية الرأي والتعبير، البنغلادشية إيرين خان، لإطلاق تحقيق عاجل في «القمع الواسع والمنهجي للحريات السياسية في باكستان»، والتحقيق في الاتهامات حول الاعتقال والاضطهاد السياسي لرئيس الوزراء السابق عمران خان.

طرفا الحرب في السودان يوافقان على محادثات إنسانية

وافق طرفا الحرب في السودان على عقد اجتماع لبحث إيصال المساعدات لملايين السودانيين المتضررين من حربهما، فيما أطلقت الأمم المتحدة نداء لجمع الأموال للسودانيين

أعلنت الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، عن موافقة طرفي النزاع في السودان، الجيش وقوات «الدعم السريع»، على عقد اجتماع لبحث مسألة إيصال المساعدات الإنسانية إلى السودانيين المتضررين من الحرب المستمرة بين الجيش وقوات «الدعم» منذ 15 إبريل/نيسان الماضي. وبينما يرجّح عقد اللقاء في سويسرا، بحسب اقتراح طرفي الحرب، ناشدت المنظمة الدولية دول العالم عدم نسيان التداعيات الكارثية لحرب السودان، وأطلقت نداء جديداً لجمع مليارات الدولارات لتلبية حاجات السودانيين المستعجلة.

وقال منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارتن غريفيث، أمس، إنه نتيجة لاتصالاته التي أجراها «خلال الأسبوعين الماضيين، مع قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان وقائد «الدعم السريع» محمد حمدان دقلو (حميدتي) «للوفاء بالتزامهما» بشأن إيصال المساعدات، فإنه تمّت دعوتهما لاجتماع ترعاه الأمم المتحدة بين ممثلين عنهما لبحث إيصال المساعدات الإنسانية لسكّان السودان الذين يحتاج نصفهم تقريباً، أي حوالي 25 مليون شخص، للمساعدة. وأكد غريفيث أن «كلّا منهما قال نعم، وأعرب عن سعادته بالحضور»، مضيفاً أنه ينتظر تأكيد موعد الاجتماع ومكانه، بعدما اقترح الطرفان «القدوم إلى سويسرا». وأشار المنسق الأممي إلى أن ما يشغله ليس مكان الاجتماع، بل أن يناقش الطرفان إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، معرباً عن أمله في أن يتم هذا الاجتماع حضورياً، وعن استعداده لتنظيم أول اتصال «افتراضي» اعتباراً من الأسبوع المقبل. ولفت غريفيث إلى أنه يريد من الطرفين الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها خلال مفاوضات جدة.

في غضون ذلك، يشتدّ الوضع الإنساني سوءاً في السودان مع اقتراب الحرب من إتمام عامها الأول، وهو وضع قالت الأمم المتحدة أمس، إن العالم ينساه، مع إطلاقها نداء لجمع 4,1 مليارات دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسودانيين داخل البلاد ولمن لجأوا خارجها. وفي هذا السياق، وجهت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، في بيان مشترك، نداء لجمع 4,1 مليارات دولار، موضحَين أن «نصف سكان السودان (نحو 25 مليون شخص) يحتاجون إلى دعم وحماية». وإضافة إلى تلبية احتياجات المدنيين في الداخل، تسعى الأمم المتحدة من خلال الأموال التي ستجمعها إلى «تغطية احتياجات أكثر من 1,5 مليون شخص فروا إلى دول مجاورة مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومصر وإثيوبيا وجنوب السودان». ورأى المنسق الأممي مارتن غريفيث في البيان، أن «10 أشهر من الصراع سلبت شعب السودان كل شيء تقريباً، بما في ذلك منازله وسلامته وسبل عيشه»، مشدداً على أن «سخاء المانحين يساعدنا على توفير الغذاء والمأوى والمياه النظيفة والتعليم للأطفال، ومحاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي ورعاية الناجين».

ومنذ منتصف إبريل 2023، يخوض الجيش السوداني وقوات «الدعم» حرباً خلّفت أكثر من 13 ألف قتيل وما يزيد على 7 ملايين نازح ولاجئ، وفق أرقام المنظمة الأممية. وتحذر وكالات الإغاثة من انتشار الجوع في السودان ومن ظروف شبيهة بالمجاعة في بعض المناطق نتيجة القتال بين قوات الجيش و«الدعم السريع» منذ إبريل.

وأعرب غريفيث أمس، متحدثاً لدبلوماسيين في مقر المنظمة الدولية بجنيف، عن خيبة أمله لأن «المجتمع الدولي لا يزال ينسى السودان»، مضيفاً أن «هناك نوعاً معيّناً من القسوة في ما يتعلق بعالم العمل الإنساني وهو التنافس في المعاناة والتنافس بين المناطق: أعاني أكثر منك لذا أحتاج للحصول على المزيد من الاهتمام والمزيد من المال». ولم تتم تلبية حتى نصف التمويل الذي دعا إليه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية العام الماضي، من أجل تقديم المساعدات للمدنيين في السودان. وقال غريفيث أمس، إن المجتمع الدولي بحاجة إلى التحرك من منطلق زيادة الشعور بالضرورة الملحة.

> نداء أممي لجمع 4,1 مليارات دولار لمساعدة سكّان السودان

وبينما تستمر الحرب في السودان، في شهرها العاشر، قال مرصد «نت بلوكس» المعني بمتابعة خدمة الإنترنت، أمس، إن مشغلي الإنترنت الثلاثة الرئيسيين في السودان خرجوا عن الخدمة، ما أدى إلى انقطاع الاتصالات عن ملايين عالقين في مناطق الصراع أو يفرون بحثاً عن ملاذ آمن. ويمكن أن يؤدي توقف الشبكات أيضاً لتجميد المحافظ الإلكترونية التي يعتمد عليها الكثيرون في ظل نقص واسع النطاق للنقود. وخرجت اثنتان من الشبكات عن الخدمة منذ يوم الجمعة الماضي، وعزت مصادر في قطاع الاتصالات، تحدثت لوكالة «رويترز» ووكالة الأنباء الحكومية الموالية للجيش، ذلك إلى إغلاق قوات الدعم الشبكات التابعة لشركتي «أم تي أن سودان» و«سوداني». كما أكد المرصد خروج شبكة «زين سودان» أيضاً عن الخدمة.

ميدانياً، تحدثت قوات «الدعم السريع» أمس، عبر منصة «إكس»، عن تعرض منطقة الزرق بشمال دارفور لقصف من طيران الجيش، مما تسبب في مقتل وإصابة عشرات المدنيين بينهم أطفال ونساء.

(العربي الجديد، رويترز، فرانس برس، الأناضول)

هارب من الحرب في ود مدني، 15 ديسمبر الماضي (فرانس برس)

نيكي هايلي تخسر تمهيديات نيفادا ضد «لا أحد»

يقترب الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، أكثر فأكثر من استحقاقات قضائية حاسمة، فيما خسرت منافسته بتمهيديات حزبه نيكي هايلي في نيفادا ضد «لا أحد»

تترقب الولايات المتحدة، اليوم الخميس، موعداً هاماً بالنسبة لمسار الانتخابات الرئاسية المقرّرة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، حيث يفترض أن تعقد المحكمة العليا جلسة استماع للمرافعات الشفهية، في قضية قد تجرّد الرئيس السابق دونالد ترامب من حقّه في الترشح مجدداً للرئاسة، بسبب الاتهامات الموجهة إليه بالتحريض على هجوم الكونغرس في يناير/كانون الثاني 2021. وبينما يرجح أن يحتفل ترامب، مساء اليوم أيضاً، بالفوز للمرة الثالثة في الانتخابات التمهيدية لحزبه في ولاية نيفادا، بعد نيوهامبشاير وأيوا، سيظلّ الترقب سائداً لقضية أهليته للترشح، علماً أنه أصيب بانتكاسة أخيراً مع رفض محكمة فيدرالية منحه حصانة جنائية كونه رئيساً سابقاً.

في المقابل، يبدو أن منافسته الجمهورية على ترشيح الحزب نيكي هايلي، تبتعد أكثر عن حلمها بالتأهل للمنافسة الرئاسية، بعد خسارتها تمهيديات نيفادا، أول من أمس، على الرغم من أنه لم يكن أمامها أي مرشح، إذ نالت 32 في المائة فقط من الأصوات مقابل أكثر من 61 في المائة اختاروا التصويت لصالح «لا أحد من هؤلاء المرشحين». ولم يكن ترامب على لوائح الترشح في نيفادا، الثلاثاء، إذ إن الولاية تنظم هذا العام اقتراعين لتمهيديات الجمهوريين، الأول جرى الثلاثاء عبر الانتخابات التمهيدية شاركت فيها هايلي حصراً والثاني بناء على آلية المؤتمرات الحزبية سيُجرى اليوم، وسيكون اسم ترامب فيه حاضراً ضد المرشح الجمهوري ريان بينكلي، من دون هايلي. والسبب وراء هذا الوضع إصدار الحاكم الديمقراطي السابق للولاية ستيف سيسولاك قانوناً في 2021 يقضي بتنظيم تصويت تمهيدي، يحل محل المجالس الحزبية التقليدية التي كانت تنظَّم في نيفادا، لكن الحزب الجمهوري رفض ذلك.

وفيما لا يؤمل بعد الآن الكثير من حملة هايلي، التي قد تسحب ترشحها مع مواصلة ترامب اكتساح الولايات انتخابياً، فإن رهانها الأخير يبقى على حكم قضائي يبعد ترامب عن السباق. وتستمع المحكمة العليا الأميركية، اليوم، للمرافعات الشفهية في قضية ترامب، الذي طلب النظر في قرار محكمة كولورادو العليا، الصادر في ديسمبر/كانون الأول الماضي، والذي قضى بعدم أهليته للترشح في انتخابات الولاية التمهيدية. وكانت ولاية مين لحقت بكولورادو، علماً أن المحكمة العليا الأميركية التي التمس إليها ترامب، ستبت في القضية عموماً، ربطاً بدعاوى عدة مرفوعة ضد ترامب، تسعى لنزع أهلية الترشح عنه بسبب الاتهامات الموجهة إليه بلعب دور أو التحريض على هجوم الكابيتول في 6 يناير 2021 لمنع المصادقة على فوز جو بايدن بالرئاسة.

وكان ترامب حذّر المحكمة العليا من أن أي قرار ضده قد يطلق العنان «للفوضى والجنون»، علماً أن وكالة «أسوشييتد برس» ذكرت أمس أن هذه المحكمة، التي تتألف من 9 قضاة، 3 منهم عيّنهم ترامب، تتحرك بسرعة أكثر من المعتاد بهذه القضية. وذكرت الوكالة أن أحد القضاة التسعة، وهو معاون رئيس المحكمة، القاضي كلارينس توماس، المحافظ جداً ومن أصول أفريقية، يتعرض للضغوط للتنحي عن المشاركة بالقضية، بسبب تأييد زوجته جيني توماس، لنظرية المؤامرة التي سوّقها ترامب بأن انتخابات 2020 «سُرقت منه».

واستندت الدعاوى المرفوعة ضد ترامب إلى بند في الدستور الأميركي (البند 3 في التعديل 14) يمنع الترشح لأي منصب كلّ متورط في تمرد على المؤسسات الدستورية. وفي كولورادو، منتقدو ترامب الذين رفعوا الدعوى، مسجلّون كجمهوريين أو مستقلين، فيما المحكمة العليا للولاية، كل أعضائها السبعة ديمقراطيون.

وأصيب ترامب، الثلاثاء، بانتكاسة، حين رفضت محكمة الاستئناف التابعة لدائرة مقاطعة كولومبيا، طلبه الحصول على حصانة من الاتهامات الجنائية بالتآمر لتغيير نتائج انتخابات 2020، مشيرة إلى أنه يمكن أن يلاحق قضائياً مثل أي شخص آخر. ورأت المحكمة أن امتلاك ترامب حصانة من المسؤولية الجنائية لأفعال قام بها عندما كان رئيساً «غير مدعمة بسابقة أو بالتاريخ أو بنص وبنية الدستور»، لكنها لفتت إلى أن القضية ستظل عالقة حتى الاثنين المقبل على الأقل لمنح ترامب فرصة للاستئناف أمام المحكمة العليا. ويعتزم فريق ترامب طلب تجميد قرار محكمة كولومبيا، وإذا لم يستأنف ترامب الحكم، فستتم إعادة قضية «التآمر» التي رفعتها وزارة العدل عليه، إلى المحكمة الابتدائية في واشنطن لمواصلة محاكمته.

> لن يوصي التحقيق بأي ملاحقة ضد بايدن بقضية الوثائق

في غضون ذلك، خرجت خلال اليومين الماضيين التسريبات، حول ما سيؤول إليه التحقيق الذي يجريه المحقق الخاص روبرت هور بشأن تعامل الرئيس جو بايدن مع الوثائق السرّية التي تمّ اكتشافها أواخر 2022 في مرأب منزله في ديلاوير، وفي مكتب خاص له، وتعود لفترة شغله منصب نائب الرئيس في عهد باراك أوباما. وكان فريق بايدن مطمئناً إلى أن أي اتهامات جنائية لن توجه لبايدن، لكن ساد تخوف من أن تكشف نتائج التحقيق ما قد يحرج الرئيس في عزّ حملته الانتخابية المترنحة. وأفادت صحيفة «واشنطن بوست» أول من أمس، بأن تقرير هور يُفترض أن يُنشر قريباً، وسيتضمن انتقادات للطريقة التي تعامل بها بايدن مع الوثائق الرسمية، لكنه لن يوصي بأي ملاحقات ضدّه. ويلاحق ترامب أيضاً بمثل هذه القضية جنائياً بتهمة الإهمال في التعامل مع وثائق سرية، وهو دفع ببراءته من هذه التهمة التي أحيل بسببها للمحاكمة أمام القضاء الفيدرالي بناء على قرار أصدره المدعي العام جاك سميث الذي اتهم ترامب بتعريض الأمن القومي للخطر من خلال احتفاظه بوثائق تتعلق خصوصاً بقضايا نووية بعد مغادرته البيت الأبيض. ووفقاً لـ«واشنطن بوست»، فإن هناك اختلافات كبيرة بين حالتي بايدن وترامب في ما يخص قضية الوثائق السرية، كما أن عدد الوثائق المتعلقة ببايدن يقلّ عن 20 وثيقة، في حين أن هناك نحو 300 وثيقة في حالة ترامب.

وفاز بايدن بسهولة في الانتخابات التمهيدية لحزبه في ولاية نيفادا، أول من أمس، حيث كانت فقط تنافسه الكاتبة التقدمية ماريان ويليامسون، ولم يكن اسم المنافس الآخر النائب دين فيليبس على لائحة المرشحين. والولاية التالية على لائحة تمهيديات الحزب، هي ميشيغان، في 27 فبراير، وهي ولاية متأرجحة، ومهمة جداً للديمقراطيين. وذكرت وكالة «أسوشييتد برس»، أمس، أن الرئيسين الأميركيين السابقين بيل كلينتون وأوباما، يتعاونان حالياً مع بايدن، لجمع التبرعات في نيويورك في إطار حملة الأخير الرئاسية، معلنين عن فعالية سيتمّ تنظيمها في الولاية، في 28 مارس/آذار المقبل.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

هايلي في مسقط رأسها كارولاينا الجنوبية، الاثنين الماضي (براندون نيل/Getty)

أنهى القضاء السويدي تحقيقاته بشأن تفجيرات «نورد ستريم»، معلناً أن الملف بات خارج نطاق صلاحياته، ومحيلاً الأدلة إلى نظيره الألماني. وجاء هذا التطور، على وقع تجاهل الصين دعوة لقمّة في سويسرا لمناقشة سلام أوكرانيا

الصين تتجاهل قمّة سلام أوكرانية

السويد تغلق ملف «نورد ستريم»

من القصف الروسي لكييف، أمس (كوستيانتين ليبيروف/Getty)

أغلق الادعاء السويدي، أمس الأربعاء، تحقيقه في الانفجارات التي وقعت في خطي أنابيب الغاز «نورد ستريم» 1 و2، في سبتمبر/ أيلول 2022، على أن يتم تسليم الأدلة التي كُشِف عنها في التحقيق إلى المحققين الألمان. وذكر المكتب الصحافي للنيابة العامة السويدية في بيان أن «المدعي العام أغلق التحقيق الأولي السويدي في قضية تفجير نورد ستريم، وخلص التحقيق إلى أن القضية خارج صلاحيات القضاء السويدي وبالتالي يجب إغلاق التحقيق». ووصف الكرملين القرار السويدي بـ«المثير». وقال المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس، إن «ألمانيا فقدت رصيداً مهماً للغاية، وكانت هناك شركات ألمانية شاركت في المشروع (نورد ستريم) التي تم تفجيرها نتيجة لهذا العمل الإرهابي، من الضروري أن نرى كيف سيكون رد فعل ألمانيا نفسها على نتائج التحقيق». وبدأت السويد والدنمارك وألمانيا تحقيقات منفصلة في الانفجارات، وفيما أعلنت كوبنهاغن، أمس، أنه من المتوقع الكشف عن معطيات جديدة متعلقة بالتفجيرات في وقتٍ قريب، لم تعلّق برلين على قرار استوكهولم.

وفي سياق ملف المفاوضات لوقف الحرب الأوكرانية، أبدى وزير الخارجية السويسري إيغناسيو كاسيس، أمس الأربعاء، أمله في أن «تمد لنا الصين يد المساعدة» في محادثات السلام الأوكرانية، بعدما وافقت سويسرا الشهر الماضي على استضافة قمّة سلام عالمية بشأن أوكرانيا. وكانت كييف قد أعلنت دعوتها الرئيس الصيني شي جين بينغ للمشاركة في القمّة، للبحث عن سبل لإنهاء الغزو الروسي. وعندما سئل كاسيس في مؤتمر صحافي في بكين، عما إذا كانت الصين استجابت للدعوة لحضور القمّة، قال: «إنه مؤتمر رفيع المستوى، لا يمكننا أن نتوقع إجابة فورية». غير أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، وانغ ون بين، أكد في إحاطة صحافية منفصلة، أنه «سنواصل بطريقتنا الخاصة تعزيز محادثات السلام والدفع من أجل تسوية سياسية للأزمة».

وفي جديد المساعدات الأميركية لأوكرانيا، حذّر الرئيس جو بايدن، مساء أول من أمس الثلاثاء، من أن الكونغرس سيطبّق تمنيات الكرملين، إذا فشل في تجديد التمويل لكييف، ملقياً باللوم على الرئيس السابق دونالد ترامب، في «اللعب السياسي بالأمن القومي الأميركي».

وحذّر بايدن من أن «الساعة تدق» بالنسبة لأوكرانيا، منتقداً ترامب، منافسه المتوقع في رئاسيات 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، لضغطه على المشرعين الجمهوريين لعدم تمرير مشروع قانون بقيمة 118 مليار دولار، من شأنه تمويل الجيش الأوكراني

> بايدن يعتبر أن «الساعة تدق» بالنسبة لأوكرانيا وينتقد ترامب

مقابل فرض قيود أميركية صارمة على الهجرة، وهو مطلب جمهوري. واعتبر أن معارضة مشروع القانون تصبّ في مصلحة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وكان الحزبان الجمهوري والديمقراطي على وشك الاتفاق، قبل أن يفسده ترامب، دافعاً رئيس مجلس النواب، مايك جونسون، إلى رفض الاتفاق. وكان جونسون قد وصف مشروع القانون بـ«الميت». وقال الجمهوري البارز في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الذي طالما دافع عن الاتفاق كوسيلة لتأمين المساعدات لأوكرانيا، إنه ليست لديه فرصة لتمريره في مواجهة المعارضة المتزايدة في حزبه. ويكثف ترامب هجماته على مشروع القانون منذ أسابيع، مما يعرقل التفاوض بين الجمهوريين والديمقراطيين للتوصل إلى حل وسط بشأن الحدود، وبالتالي فتح الباب أمام المساعدات الأوكرانية. والصفقة بين الحزبين، التي كشف عنها أعضاء مجلس الشيوخ الأحد الماضي، هي حزمة بقيمة 118 مليار دولار من قيود الهجرة التي التزم بايدن بالتوقيع عليها لتصبح قانوناً، مرتبطة بحزمة مساعدات أجنبية تشمل 60 مليار دولار لأوكرانيا و14 ملياراً لإسرائيل.

في هذه الأثناء، كشفت قيادة دفاع الفضاء الجوي الأميركية الشمالية (نوراد) في بيان، مساء أول من أمس الثلاثاء، أنه تم اكتشاف أربع طائرات عسكرية روسية بالقرب من ساحل ألاسكا، لكنها ظلت في المجال الجوي الدولي. ولم تحدد «نوراد» نوع الطائرات التي تم اكتشافها وتعقبها في منطقة تحديد هوية الدفاع الجوي في ألاسكا. وأشارت إلى أن هذا النشاط الروسي في منطقة الدفاع الجوي في ألاسكا يحدث بانتظام، ولا ينظر إليه كتهديد. ولم يوضح البيان ما إذا كانت قيادة دفاع الفضاء الجوي الأميركية الشمالية قد قامت بأي اعتراض للطائرات العسكرية الروسية.

في موسكو، وبعد مناقشة وجيزة، صدق مجلس الاتحاد الروسي، الغرفة العليا بالجمعية الاتحادية الروسية (البرلمان)، أمس الأربعاء، على مشروع قانون من شأنه أن يتيح للسلطات مصادرة الأموال والأغراض الثمينة وغيرها من الأصول المملوكة للأشخاص المدانين بنشر «معلومات كاذبة عمداً» عن جيش البلاد. مشروع القانون، الذي مرره أيضاً مجلس الدوما (الغرفة الأدنى بالبرلمان) الأسبوع الماضي على عجل، من المتوقع أن يوقع عليه بوتين ليصبح نافذاً قريباً.

في سياق منفصل، أعلن المتحدث الرسمي باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الأربعاء، أن المذيع الأميركي تاكر كارلسون، أجرى حواراً مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أول من أمس الثلاثاء، على أن يتم بث المقابلة اليوم الخميس.

ميدانياً، أطلقت روسيا صواريخ كروز موجهة وأخرى باليستية وطائرات مسيّرة من طراز «شاهد» إيرانية الصنع، على أهداف بأرجاء أوكرانيا صباح أمس الأربعاء، ما أدى إلى مصرع ما لا يقل عن 3 مدنيين وإصابة 10 آخرين. وكشف قائد الجيش الأوكراني فاليري زالوجني، أن الدفاعات الجوية أسقطت 29 صاروخاً و15 طائرة مسيّرة، مضيفاً عبر منصة «تليغرام»، أن القوات الروسية أطلقت 64 صاروخاً وطائرة مسيّرة على عدة موجات. بدوره، قال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إن القصف أسفر عن مقتل شخصين في كييف. وقال حاكم منطقة ميكولايف، فيتالي كيم، إن الهجوم أدى إلى مصرع رجل في المدينة. وفي خاركيف، أصيبت امرأة بجروح طفيفة في هجوم بصاروخ من طراز «أس 300». وحصلت الهجمات في وقتٍ كان مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، يناقش مسألة المساعدات العسكرية والدعم المالي لأوكرانيا في كييف.

(العربي الجديد، قنا، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

مقتل 10382 مدنياً

أعلنت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، مساء أول من أمس الثلاثاء، مقتل 10382 مدنياً بينهم 579 طفلاً، وإصابة 19659 ألفاً آخرين بينهم 1285 طفلاً، منذ بدء الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/شباط 2022. وأكدت ديكارلو في كلمة خلال جلسة بمجلس الأمن الدولي عقدت بناء على طلب من موسكو، أن الهجمات ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية تنتهك القانون الدولي، ويجب إيقافها فوراً.

العراق

الحكومات المحلية تكشف خلافات «الإطار»

> يرى محللون أن ما أفرزه تشكيل الحكومات المحلية في بعض المحافظات العراقية، كشف عن حالة التشظي داخل «الإطار التنسيقي» الحاكم، خصوصاً بعد خسارته في 3 محافظات

بغداد ـ **عادل النواب**

كشفت عملية تشكيل الحكومات المحلية في عدد من المحافظات العراقية، خلال الأيام القليلة الماضي، حالة التشظي والخلاف داخل تحالف «الإطار التنسيقي» الحاكم في البلاد، مع خسارته ثلاث حكومات محلية، هي البصرة، وكربلاء، وواسط، إضافة إلى تجديد انتخاب محافظ نينوى وصلاح الدين، بعكس إرادة قوى «الإطار». واختارت محافظات النجف، والبصرة، والأنبار، ونينوى، وبابل، وذي قار، والمثنى، وبغداد، وكربلاء، وواسط، وصلاح الدين، مجالسها المحلية، بينما بقيت 4 محافظات، أبرزها كركوك. يأتي ذلك عقب الانتخابات المحلية التي جرت في 15 محافظة، يوم 18 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، والتي كانت أول انتخابات محلية منذ عام 2013.

وتتمتع مجالس المحافظات، التي أنشئت بعد احتلال العراق في عام 2003، بصلاحيات واسعة، على رأسها انتخاب المحافظ، ووضع ميزانيات في الصحة والنقل والتعليم عبر موازنات مخصصة لها في الموازنة العامة، وإصدار التشريعات المحلية، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، من دون أن يتعارض ذلك مع الدستور والقوانين الاتحادية التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية للسلطات. وأنجزت غالبية محافظات العراق استحقاق تسمية حكوماتها المحلية، وفق منهاج المحاصصة الطائفية والحزبية، حيث استُحوذ على المناصب الرئيسة، مثل رئيس مجلس المحافظة والمحافظ، من قبل القوى المتنفذة.

وفي السياق، قال النائب العراقي المستقل سجاد سالم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «ما جرى من خلافات وصراعات حول تشكيل الحكومات المحلية أثبت بشكل كبير حجم الخلافات داخل الإطار التنسيقي»، مضيفاً أن الأخير «كان يؤكد دائماً أنه متماسك وقوي، لكن صراع المناصب والنفوذ أثبت عكس ذلك». وأوضح أن تشكيل بعض الحكومات المحلية أثبت «ضعف وتشظي الإطار التنسيقي باتخاذ المواقف وتوحيدها، ولهذا جُدِّدت الولاية لعدد من المحافظين، بعكس ما كان يعلنه الإطار، وهذا يعني أنه فقد الكثير من نفوذه ببعض المحافظات». ولفت إلى أن «حكومة الإطار التنسيقي حتى اللحظة لم تقدم أي شيء حقيقي للمواطنين، خصوصاً بقضية محاربة الفساد أو حصر السلاح بيد الدولة، أو ملف الخدمات». وتابع: «لهذا، لا نعتقد أن الحكومات المحلية التي شكلها الإطار ستقدم شيئاً، خصوصاً أنها شكلت وفق المحاصصة وتقسيم المغانم».

من جانبه، اعتبر القيادي في «الإطار التنسيقي» عائد الهلالي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الخلافات والاختلافات في وجهات النظر بين قوى الإطار أمر طبيعي، فالإطار ليس تحالفاً، بل إطار لتوحيد المواقف ومناقشة القضايا المهمة»، مضيفاً أنه «يضم قوى ذات توجهات وتطلعات مختلفة، ولهذا فإن الخلافات في بعض القضايا أمر طبيعي ومتوقع». وعزا خسارة الإطار تشكيل بعض الحكومات المحلية «إلى عدم امتلاكه الأغلبية داخل بعض مجالس المحافظات، وهو ما أفرزته نتائج الانتخابات». وقال إنه «رغم ذلك، فإننا سنعمل مع الجميع من أجل إنجاح عمل كل الحكومات المحلية، فهذا النجاح مرتبط بنجاح الحكومة المركزية في تنفيذ برنامجها الحكومي».

بدوره، رأى الباحث في الشأن السياسي محمد علي الحكيم، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الإطار التنسيقي تلقى ثلاث ضربات قاسية في ثلاث محافظات (كربلاء والبصرة وواسط)، ما ينذر بتشظي الإطار بسبب المصالح الحزبية». وقال إن «تشكيل الحكومات المحلية والصراع والخلاف ما بين قوى الإطار، كشف أن الإطار التنسيقي كيان هشّ قابل للتشظي والاندثار في أي لحظة، بسبب المصالح الحزبية بين قواه، خصوصاً أن بعض قوى الإطار خذلت الأخرى وذهبت دون الاتفاق فيما بينها، باتجاه دعم ترشيح المحافظين السابقين، ولا سيما في البصرة وواسط، وحتى في نينوى». وأضاف أن «الإطار التنسيقي جمعته المصالح وفرقته المناصب، لذلك إن انتكاسة تشكيل الحكومات المحلية بالنسبة إليه، هي بمثابة بدء العد العكسي لاندثاره وتشظيه». وتابع: «بحسب المعطيات السياسية، فإن العمر الافتراضي للإطار انتهى في ظل التخبط الواضح الذي تمارسه قادته».

- ملحوظات أساسية بخصوص رد #حماس على ما سمي «اتفاق إطار» في #غزة: - تجنبت الحركة «رفض» المقترح. وأدخلت عليه تعديلات أساسية وجوهرية جعلت منه مقترحاً آخر. - تطالب حماس بوقف دائم لإطلاق النار وترفض الهدن المؤقتة. - لا يبدو أنها متلهفة «لأي اتفاق» وبأي ثمن، ما يعني أنها في وضع جيد ميدانياً.

- من البنود المهمة في رد المقاومة الفلسطينية للوسطاء هو وقف اقتحام المسجد الأقصى المبارك وعودة الأوضاع إليه إلى ما قبل عام 2002. المقاومة، في هذا البند، تؤكد أنها معنية بكل ما يجري في الضفة والقدس والأراضي الفلسطينية، وتحاكي جوهر عملية #طوفان_الأقصى.

- صبية من #غزة بتابعني على إنستا. عم بنشر شوي شوي مستجدات الصفقة. عندها سؤال واحد بيتكرر مع كل ستوري: متى يبدأ تنفيذ وقف إطلاق النار؟ الناس تعبت... الله يفرجها عليهم يا رب.

- مصطفى النجار، دكتور في غزة، نجا 4 مرات من الموت، وخبرنا لما قدر إنو يولدّ طفل ويقطع الحبل السري بسكينة ويربطه بملقط غسيل وبعد أسبوع يكون مبسوط إنو الطفل بصحة جيّدة. استشهد كمان.

- استمرارية الحرب أو وقفها لها علاقة في الصراع القائم اليوم في الأروقة الصهيونية، اليمين يرغب ويطالب باستمرار الحرب واستمراراً لنهج جابوتنسكي وبيغن. يترتب على عدم استمرار الحرب تفكك الحكومة وبالتالي سقوطها والذهاب لمحاكم سوف توصل في النهاية إلى سجن أو عزل نتنياهو سياسياً وصعود ما يطلق عليه اليسار (اليمين المعتدل) حسب تسمياتهم. #الحرب_على_غزة #صباح__الخير

- قادة مستوطنات غلاف غزة ينامون في مكتب نتنياهو احتجاجاً على استمرار تشردهم وعدم «تهيئة الأوضاع» التي تسمح للمستوطنين بالعودة، رافضين العودة ما دام هنالك خطر قادم من غزة. أنصحهم بعدم العودة للغلاف مطلقاً والانتقال إلى تل أبيب، بل الأفضل مغادرة كل فلسطين لأن ما يحلمون به لن يحصل.

- «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية عنونت اليوم: قاضٍ معادٍ لإسرائيل نواف سلام تمّ انتخابه رئيساً جديداً لمحكمة العدل الدولية.